الفصل الثالث
الدول النامية والمنافسة في سوق الخدمات المالية

يحاول هذا الفصل الوقوف على مدى قدرات وإمكانيات الدول النامية في التعامل مع التحديات والمستجدات في البيئة المصرفية العالمية في ظل تطبيق اتفاقيات تحرير الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية، هذه البيئة المصرفية التي تستمد تطوراتها من منابع عديدة، أهمها ظاهرة العولمة والثورة التكنولوجية خاصة تكنولوجيا الاتصالات، وتطورات الأعمال المصرفية المتنامية يومياً بتنامي ما يعرف بالمشتقات المالية، وظاهرة البنوك الشاملة، أيضًا ما تواجهه الدول النامية من تحديات خاصة عند تطبيق سياسات الإصلاح المصرفي لخدمة سياسات التنمية.

وعلى ذلك يركز هذا الفصل حول الحديث عن الأجهزة المصرفية في الدول النامية، لرسم صورة واضحة لعمل هذه الأجهزة والتعرف على إمكانياتها وقدراتها التنافسية في السوق المصرفية الدولية، وذلك حتى نرى مدى انعكاسات تحرير الخدمات المالية على المصارف في هذه الدول. فإن تحقيق هذا الأمر يتطلب رؤية خصائص الجهاز المصرفي في الدول النامية والتحديات التي تواجهها في السوق المصرفية الدولية كذلك التعرف على مدى قدراتها التنافسية داخل هذه الأسواق. وهنا يتعين رؤية أهم قواعد عمل السوق المصرفية الدولية والمتمثلة في اتفاق بازل.

وانطلاقاً من ذلك نتناول هذا الفصل في المباحث الآتية:

المبحث الأول: *خصائص الجهاز المصرفي في الدول النامية وتحدياته*.
المبحث الثاني: متغيرات السوق المالية الدولية.
المبحـث الثالث: المنافسة في تجارة الخدمات المصرفية.
المبحث الرابع: الملاءة المصرفية المحددة في اتفاق بازل كأساس للمنافسة.

obeikandl.com

المبحث الأول
خصائص الجهاز المصرفي في الدول النامية وتحدياته

تحتوى كل الأنظمة النقدية على مجموعة مركبة نسبيًا من المؤسسات قليلة أو كثيرة العدد، متسعة أو ضيقة التخصص، صغيرة الحجم أو متركزة، وطنية أو أجنبية وهذه الوحدات ظهرت في ظروف تاريخية معينة لتستجيب لاحتياجات نقدية ومالية خاصة، عبر عنها تدريجيًا من خلال مراحل النمو الاقتصادي. وهى ترتبط معًا في علاقات متشابكة، تدريجية وتخصصية في نفس الوقت. فالجهاز المصرفي لاقتصاد ما بالمعنى المتسع يتكون من البنك المركزي، البنوك التجارية، بنوك الأعمال، بنوك التنمية، البنوك الاجتماعية، البنوك الزراعية، العقارية، صناديق التوفير وغيرها من المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة.

وبالنظر إلى النظم والفنون المصرفية في الدول المتخلفة نجد أنفسنا أمام أبنية اقتصادية واجتماعية مغايرة، في بعض الأحيان تكون معقدة نتيجة التقليد غير الواعي، وفى أحيان أخرى تكون بدائية نتيجة عدم اكتمال مقومات الاقتصاد الحديث. وهنا في هذا المبحث نتحدث عن النظام المصرفي في الدول النامية، وفيه نتناول خصائص الجهاز المصرفي في هذه الدول، ونعرض في مطلب ثاني لأهم التحديات التي تواجهها، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: *طبيعة الجهاز المصرفي في الدول النامية.*
المطلب الثاني: تحديات الجهاز المصرفي في الدول النامية.

openkandil.com

المطلب الأول
خصائص الجهاز المصرفي في الدول النامية*

تحتاج البلاد النامية إلى تكوين جهاز مصرفي متكامل تتجاوز وظائفه مجال النشاط التقليدي. أي عليه أن يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية بجانب مساهمته التقليدية في دوران النشاط التجاري والصناعي. فالكثير من الاقتصاديات النامية تندمج وترتبط بالاقتصاد العالمي وهذا الارتباط يستدعى جهاز مصرفي لتنظيم تلك العلاقات وترشيدها حتى لا تكون مصدرًا لاستنزاف الفائض الاقتصادي للدول النامية لصالح الدول المتقدمة.

تتشكل وتتغير هياكل المؤسسات المصرفية، وتختلف في وظائفها وأهدافها تبعًا للظروف السائدة في كل اقتصاد. على العكس من ذلك فإن الفنون المصرفية لها طبيعة عالمية ودائمة. فأسلوب الخصم وطريقة فتح الاعتماد لا تختلف من بلد لآخر، فالفنون المصرفية هي دائما محايدة، ولكن هذا لا يمنع من إمكانية ابتكار أساليب ووسائل مصرفية جديدة عندما تقصر الأساليب الحالية عن مواجهة متطلبات خاصة.

إن نسبية الجهاز المصرفي لا تقتصر على الاختلافات بين طبيعة المؤسسات المصرفية في البلاد المتقدمة والبلاد النامية، بل أنه داخل فئة البلاد النامية ذاتها نجد اختلافات جوهرية بين المؤسسات الاقتصادية من حيث الخصائص والوظائف والأهداف، تبعًا لتباين تلك البلاد وأبنيتها الاقتصادية ودرجة التخلف وطبيعة الأسواق النقدية ومدى الارتباط والتبعية في الاقتصاد العالمي، وبناء عليه فإن هناك بلاد نامية كان تطور النشاط الاقتصادي والإنتاجي والتجاري فيها سابقًا على تطور النشاط النقدي بل مصدرًا لنمو النشاط النقدي، ويترتب على ذلك أن المؤسسات المصرفية في تلك الدول تعانى من نقص الادخارات بالمقارنة بوفرة مصادر التوظيف والاستثمار ومن أمثلة هذه الدول مصر. يقابل ذلك بلاد أخرى نامية سبق فيها النشاط النقدي تطور النشاط الاقتصادي، وتعانى الأجهزة المصرفية من نقص فرص التوظيف والاستثمار بالمقارنة بتوافر مصادر الادخارات والسيولة النقدية المحلية والأجنبية المتزايدة ومن أمثلتها الدول البترولية ومنها على سبيل المثال المملكة العربية السعودية.

ترتبط فاعلية الجهاز المصرفي بدرجة نماء السوق النقدية والمالية، وتختص الأولى بمشكلة التمويل في المدة القصيرة، سواء من حيث تجميع الإدخارات أو من حيث منح الائتمان قصير الآجل ... الخ.

وتقاس درجة نماء هذا السوق من خلال عدة مؤشرات منها أولاً: تطور الحجم الكلى للودائع (الادخارات السائلة وشبة السائلة)، ثانيًا: تطور الحجم الكلى للقروض والسلفيات ومدى تنوع وتعدد الأصول النقدية والمالية (أوراق تجارية – أذون خزانة ... ألخ)، ثالثًا: مدى التناسب وحجم الموارد النقدية المدخرة والمصدرة من جانب الجهاز المصرفي وحجم التوظيف (فرص الاستثمار قصير أو طويل الأجل)، رابعًا: عدد ونوعية المؤسسات المصرفية المتعاملة في السوق، ومدى استخدامها للأساليب المصرفية الحديثة، وقدرتها على توفير أدوات الدفع والتمويل للقطاعات الاقتصادية الحقيقية. يقابل السوق النقدية السوق المالية والأخيرة هي سوق الادخار شبه السائل، والائتمان طويل الأجل الذي يخصص لتمويل التوسع الصناعي والزراعي والعقاري. وتمثل هذه السوق المجال الطبيعي لعمل المؤسسات المالية المتخصصة. كما يمكن أن تعتبر مجالاً إضافيًا للبنوك التجارية، تستطيع من خلاله أن تحول فوائضها النقدية للاستثمارات طويلة الأجل وبالتالي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية الحقيقية.

قد يكون النشاط الاقتصادي في الدول النامية عائقاً أمام نمو النشاط النقدي إذا ما توافرت ادخارات كثيرة لا تقابلها فرص توظيف كافية، بسبب عجز النشاط التجاري والصناعي عن امتصاصها، كما قد يكون النشاط النقدي عائقًا أمام نمو النشاط الاقتصادي إذا توجهت أغلب الادخارات لتمويل

* - اعتمد الباحث علي كتاب أ د. مصطفى رشدي شيحة- الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات الفصل الثاني،المبحث الرابع ، دار الجامعة الجديدة، 1998، من 185 :206.

القطاعات التجارية والاستهلاكية على حساب القطاعات الصناعية والزراعية وهو ما يعرف "بالازدواجية المتناقضة[1]"، أضف إلى هذا تسرب الفائض النقدي إلى خارج حدود الاقتصاد القومي.

بجانب الازدواجية المتناقضة في النشاط الاقتصادي في البلدان النامية هناك أيضًا المؤسسات الاقتصادية الأجنبية، تلك المؤسسات تعتبر في حقيقتها فروعًا للمراكز المصرفية الأساسية في البلاد الصناعية المتقدمة، لذا فهي تنتمي إلى السوق النقدية التي تنتمي إليها مراكزها الاقتصادية أكثر مما تنتمي إلى السوق المحلية التي تعمل في خلالها، وبناءً عليه فإن دورها يقتصر على تجميع المدخرات الوطنية في السوق المحلية، وتحويل الفائض من رؤوس الأموال إلى الخارج واضعة تحت تصرفه فرص أفضل للتوظيف الاستثماري محققاً عائد يفوق بكثير ما كان يمكن أن يحققه في السوق المحلية، وهى أيضاً تقوم بتمويل عمليات التجارة الخارجية المخصصة لتصدير المواد الأولية والزراعية إلى البلاد الصناعية المتقدمة، فعملياتها تستهدف توفير التسهيلات المصرفية المرتبطة بالمبادلات التجارية وحركات رؤوس الأموال بين الاقتصاديات المتخلفة والاقتصاديات الصناعية والرأس مالية[2]. كما يوجد اختلال دائم في التوازن بين حجم الادخار وبين فرص التوظيف بسبب التقلبات الموسمية في النشاط الاقتصادي أو التجاري في الدول النامية. حيث تزداد حركة الإنتاج وتبدو الحاجة إلى التمويل في فترات زمنية معينة، يتلوها فترات أخرى من الركود.

يترتب على ذلك أنه في مواسم النشاط الاقتصادي يعجز الجهاز المصرفي المحلى عن تدبير الموارد النقدية والسيولة اللازمة لتأمين حركة ودوران هذا النشاط، وفى غير هذه المواسم تتراكم لدى المؤسسات المصرفية موارد نقدية متعطلة، إضافة إلى غياب التدخل الإيجابي من جانب السلطات النقدية وحداثة البنوك المركزية في تلك الاقتصاديات بجانب الاضطرابات التي تتعرض لها النظم النقدية للبلاد النامية نتيجة التدهور الداخلي لقيم العملات الوطنية بفعل التضخم [3]. والعجز الدائم في موازين المدفوعات وما يترتب عليه من تقلبات في أسعار الصرف وانخفاض قيم العملات الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لإدراكنا مدى الصعوبات التي يعانيها الجهاز المصرفي في الدول النامية. وخاصة مع غياب أي سياسة واضحة لتثبيت قيمة العملة أو أهداف محددة للسياسة النقدية.

كما تحتاج المؤسسات المالية في الدول النامية إلى أن تتحلل من قيود التخصص الدقيق التي فرضتها عليها التقاليد المصرفية الإنجليزية، ويرجع هذا إلى اعتبارات خاصة بالظروف الاقتصادية والنقدية السائدة في تلك الاقتصاديات، حيث إنها تعانى من ضيق السوق النقدية ومن عدم توافر فرص التوظف الاستثماري، ومن عدم التفرقة بين الادخار السائل (الودائع الجارية)، والادخار شبه السائل (الودائع الادخارية)، كما أنها تحتاج إلى تعبئة علمية للمدخرات الصغيرة المتناثرة، إضافة إلى تمويل الاستثمار الصناعي والزراعي طويل الأجل على حساب التمويل والائتمان قصير الأجل. والواقع أن الفصل بين ما يسمى السوق النقدية، وما يسمى السوق المالية فكرة منتقدة في الاقتصاديات النامية والمتخلفة، لأسباب متعلقة بطبيعة البناء الاقتصادي والاجتماعي لتلك الاقتصاديات حيث تختلط عمليات التنمية الاقتصادية بالنشاط الاقتصادي الجاري والمستقبل.

مازالت البنوك التجارية في الدول النامية في طور النشأة والتكوين وهى تتكون من مشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم ذات رؤوس أموال محدودة، وليس لديها احتياطيات كبيرة. في الوقت نفسه تستطيع البنوك التجارية أن تجمع ادخارات كثيرة، صغيرة ومتناثرة من وجهة النظر الجزئية، كبيرة من

---

[1] - د مصطفى رشدى شيحة، اقتصاديلت النقود والمصارف والمال، دارالمعرفة الجامعيه للنشر، الإسكندرية ،1996،ص190.

[2] - المرجع السابق، ص 191 – 192.

[3] - يقصد بالتضخم: الإرتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار، أى فى متوسط أسعاركل السلع و الخدمات النهائية فى المجتمع، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. وللتضخم آثاره السلبية على الكثير من المتغيرات الإقتصادية فى المجتمع مثل : مستوى الناتج المحلى، سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار، مستوى العمالة ..... ألخ ولذا فأنه – أى التضخم – يحتل جانبًا كبيرًا من اهتمام الاقتصاديين والسياسيين فى المجتمع وللمزيد راجع د/ عبد النعيم مبارك، وآخر، النقود وأعمال البنوك، كلية التجارة، قسم الاقتصاد,جامعة الأسكندرية، الدار الجامعية, 2003, ص 11.

وجهه النظر التجميعية. أما فرص التوظيف، فما زالت محدودة أمام تلك المؤسسات في الاقتصاديات النامية. وعلى البنوك التجارية سلوك أحد سبيلين:-

- **السبيل الأول**: أن تستفيد البنوك التجارية من الادخارات المجمعة لديها وغياب المؤسسات المالية المتخصصة، وتتوسع في التوظيف في مختلف أوجه الاستثمار. ويشمل ذلك عمليات الائتمان قصير الأجل التي يراد بها تزويد التجارة والصناعة بالأموال السائلة لمواجهة متطلبات الإنتاج والتسويق الجارية، وكذلك عمليات الائتمان طويل الأجل بما في ذلك الاستثمارات الصناعية، والأوراق الحكومية التى تستحق الدفع بعد مدة طويلة كقروض الحكومة وسندات البنوك العقارية. وتعتمد البنوك التجارية في ذلك على كفاءة إدارتها وحسن توقعها، وعلى ضرورة وأهمية مشاركتها في التنمية الاقتصادية. ومن الطبيعي أن تدعمها الحكومة بالودائع الحكومية، وأن يساعدها البنك المركزي في أداء مهامها عندما تتعرض لأزمة سيولة (بنك مصر 1939). كما يمكنها أيضًا أن تلجأ إلى الأسواق المالية لبيع وشراء الأوراق المالية للاستفادة من فروق الأسعار ولتنشيط حركة المشروعات.

السبيل الثاني: سياسة الانكماش واتباع الأساليب التقليدية، وتفضيل السيولة عن توسيع دائرة نشاطها التمويلي، فيقتصر نشاطها على القروض والسلفيات لمدد قصيرة. وتوظف أموالها في الأوراق التجارية والأوراق الحكومية السائلة والمضمونة، أو تودع ما لديها من أرصدة نقدية في البنوك الأجنبية مقابل عائد سريع ومضمون. ومن شأن هذه السياسة أن تحتفظ المؤسسة المصرفية بالثقة وتحقق أرباحاً سريعة ومؤكدة، ولكنها تؤدى إلى تواجد أرصدة نقدية معطلة، يحرم منها الاقتصاد القومي في مجموعه، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية. فهى في حقيقتها أقرب إلى الاكتناز منها إلى الادخار.

يمارس البنك المركزي - باعتباره بنك البنوك- كثيرًا من الحقوق - التي منحه القانون إياها- على البنوك التجارية. ومنها أساليب الخصم والسوق المفتوحة والاحتياط الإجباري، باعتبارها أساليب وسياسات تهدف إلى تحقيق الرقابة على الائتمان وعلى قدرة البنوك التجارية في التوظيف والإقراض. ويمكن أن تضاف إلى الأساليب السابقة، أساليب خاصة بالبلاد النامية والمتخلفة من أهمها الإقناع المباشر، وتفتيش الدفاتر، وإلزام البنوك بإجراء التحويلات الخارجية عن طريق البنك المركزي، والحصول على موافقته قبل المشاركة في تأسيس المشروعات الاقتصادية وإلزام البنوك التجارية باستغلال جزء من احتياطياتها في شراء الأوراق الحكومية أو السندات التي تطرحها المؤسسات المالية المتخصصة التابعة للدولة.

كما تتدخل الدولة والخزانة العامة في السياسة المصرفية في البنوك التجارية. فقد يكون هذا التدخل مباشرًا عن طريق تملك البنوك التجارية أو المشاركة الجزئية في تلك الملكية. كما قد يكون هذا التدخل غير مباشر عن طريق الودائع الحكومية أو من خلال قصر تعامل المشروعات العامة مع البنوك الوطنية. يختلف دور الجهاز المصرفي في الدول النامية عن دوره في الدول المتقدمة بالنسبة لموضوع التوظيف ففي البلاد المتقدمة، نجد جزءاً كبيراً من ادخارات الجهاز المصرفي توظف في القيم المنقولة (الأسهم والسندات)، في حين أن جزءاً ضئيلاً من ادخارات الجهاز المصرفي توظف في هذه القيم في البلاد المتخلفة. إذ أن الجزء الأكبر من هذه الادخارات يوظف في التجارة وبصفة خاصة التجارة الخارجية. فالفائض المتحقق من القطاع الزراعي أو المواد الأولية المصدرة إلى الخارج يخصص لأغراض استهلاكية وفى تمويل السلع الاستهلاكية المستوردة على حساب الصناعة والجهاز الإنتاجي الداخلي. بل أكثر من ذلك فإن ازدواجية الجهاز المصرفي والنظام النقدي في الاقتصاد المتنامي تنعكس على حجم الفائض النقدي وعلى فرص التوظيف.

مما سبق يتضح أن المشكلة الأساسية تتمثل في أن كل اقتصاد نامي يحوز من حيث الشكل على المنظمات العضوية الأساسية التي تشكل جهازًا مصرفيًا كاملًا، وتكون الأطراف الضرورية اللازمة لتواجد السوق النقدية. ولكن بخلاف هذا العنصر الشكلي، فإن الخصائص الأخرى تنعدم. فالتدخل والإيجابية من هذه الأجهزة قليل أو معدوم، وحجم الأوراق التجارية والمالية والسندات المصدرة قليل، وتدخل البنك المركزي يكاد لا يذكر، وبفرض تواجد كل ما سبق (بنك مركزي، بنوك تجارية، أوراق

تجارية ومالية، أذون الخزانة) فإن الجهاز المصرفي والسوق النقدية لا يكتمل وجودهما وفاعليتهما إلا إذا توافرت بجانب العرض والطلب، الاستمرارية والديمومة وإلا تتحول أعمال تلك المؤسسات إلى نوعيات محددة تنمو وتثمر في مواسم معينة ثم تنكمش في مواسم أخرى.

فقدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في التنمية الاقتصادية تقاس **أولاً:** بقدرته على تعويضه للعجز في الادخار المحلى عن طريق تنظيم علمى وتعبئة المدخرات من كافة القطاعات. و **ثانيًا**: بتواجد بنك مركزى ليس مجرد مؤسسة للإصدار تضع سياسة نقدية وأهداف محددة وخطة نقدية ومالية طويلة الأجل وتتدخل باستمرار في السوق النقدية والمالية لتوجيه الإدخارات وتوفير السيولة للاستثمارت. **وثالثًا:** تحويل الائتمان من مجرد ائتمان شخصى ومركز على العمليات المرتبطة بالمدد القصيرة والخاصة بدوران النشاط التجارى إلى ائتمان موضوعى موجه نحو التمويل طويل الأجل بهدف تنميه الصناعة والزراعة وكافة القطاعات الإنتاجية. **ورابعًا**: بقدرة الجهاز المصرفى على تحقيق الاستقرار النقدى، وثبات الأسعار، والمحافظة على قيمة النقود حيث أن ذلك سوف يترتب عليه زيادة حجم الإدخار، ومنع توجه رؤوس الأموال نحو القيم الهروبية (الأراضى العقارية، الذهب) أو اتجاهها نحو الاستهلاك.

obeikandl.com

المطلب الثاني
تحديات الجهاز المصرفي في الدول النامية

تواجه الأجهزة المصرفية في الدول النامية بعض التحديات في القرن الواحد والعشرين منها ما هو خارجي على سبيل المثال لا الحصر، الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات، أداء البنوك خدمات مصرفية ومالية لم تتح من قبل، تنامي ظاهرة الاندماج بين البنوك الكبرى في الدول المتقدمة، المنافسة التي سادت مع بدء تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات المالية. ومنها ما هو داخلي مثل: مشكلة تدنى الربحية (Low – Profitability)، وضعف قواعدها الرأسمالية (Low – Capitalization)، إعسار وقصور ملاءة (Insolvency)، افتقار العديد من البنوك إلى إجراء تحديث شامل في هياكلها المالية والإدارية وإستراتيجيتها التنافسية، التركيز الجغرافي للفروع مما يعنى سوق شديد التقسيم، مع نقص في المنافسة حيث تسيطر شبكة الفروع الضخمة نسبيًا للبنوك العامة على تجميع المدخرات العامة أما البنوك الأخرى فتوجه نشاطها بصفة أساسية إلى كبار المدخرين.

ضعف ومحدودية الإشراف المصرفي على الفروع الكثيرة، تدخل السلطات سواء السياسية والنقدية في توجيه السياسة الائتمانية، ضعف الأداء المصرفي وعدم القدرة على القيام بالوساطة المالية بالكفاءة المناسبة مما يؤدى تركز القروض، وعدم كفاية رؤوس أموال البنوك، عدم موائمة هيكل الجهاز المصرفي مع التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية، كما تعانى من العديد من المشكلات منها: مشكلة نقص السيولة، سوء وضعف السلطات النقدية المسئولة عن الجهاز المصرفي، اتباع سياسات مالية ونقدية غير سليمة من جانب السلطات النقدية، نشير إليها فهذا المطلب بإيجاز، وذلك على النحو التالي:

اولاً: التحديات الخارجية[1]:-

تواجه الأجهزة المصرفية في الدول النامية بعض التحديات في القرن الواحد والعشرين، نشير إليها بشئ من الإيجاز على النحو التالي:-

- الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات واتجاه البنوك إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تتح من قبل و تحتاج إلى استثمارات تكنولوجية عالية التكلفة.
- تنامي ظاهرة الاندماج بين البنوك الكبرى في الدول المتقدمة والتي مكنتها من الاستحواذ على العمليات الخارجية وإدارة محافظ الاحتياطات النقدية الأجنبية لدى البنوك المركزية في الدول النامية.
- المنافسة التي سادت مع بدء تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات المالية (FAS) وانفتاح الأسواق المالية أمام البنوك العالمية (عولمة الخدمات المالية).
- التوافق مع المعايير الدولية حيث تؤدى عمليات الدمج المصرفية إلى زيادة القواعد الرأسمالية للبنوك ودعم مركزها المالي بما يمكنها من استيفاء معايير بازل II لكفاية رأس المال[2] ومواجهة المخاطر ويزيد من قدرتها على مواجهه تحديات العولمة.

ثانياً: التحديات الداخلية:-

- تعانى العديد من البنوك في الدول النامية -ومن ضمنها البنوك المصرية- من مشكلة تدنى الربحية (Low – Profitability) وضعف قواعدها الرأسمالية (Low – Capitalization) كما تعانى المؤسسات المصرفية التي تحتل نصيب كبير في السوق المالية من الناحية الفنية بما يسمى بحالة إعسار وقصور ملاءة (Insolvency).
- افتقار العديد من البنوك إلى إجراء تحديث شامل في هياكلها المالية والإدارية وإستراتيجيتها التنافسية.
- يميل هيكل الجهاز المصرفي في الدول النامية -ومصر على سبيل المثال- إلى التركيز الجغرافي للفروع مما يعنى سوق شديد التقسيم، مع نقص في المنافسة حيث تسيطر شبكة الفروع الضخمة نسبيا للبنوك العامة على تجميع المدخرات العامة أما البنوك الأخرى فتوجه نشاطها بصفة أساسية إلى كبار المدخرين.

---

[1] - أمين بخيت عسكر، التخطيط الإستراتيجى كأداة لتحسين معايير أداء البنوك التجارية فى مصر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 2006، ص 60.

[2] - مع الوضع فى الاعتبار بازل III و التى يزمع تطبيق قواعدهافى مصر2019.

- ضعف ومحدودية الإشراف المصرفي على الفروع الكثيرة، تدخل السلطات سواء السياسية والنقدية في توجيه السياسة الائتمانية، ضعف الأداء المصرفي وعدم القدرة على القيام بالوساطة المالية بالكفاءة المناسبة مما يؤدى تركز القروض، وعدم كفاية رؤوس أموال البنوك بصفة عامة وعدم مطابقتها لاتفاقية بازل، عدم موائمة هيكل الجهاز المصرفي مع التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية، وانتقال معظم دول العالم من الاقتصاد المخطط مركزيًا إلى اقتصاد السوق.
- مشكلة نقص السيولة:- وتلك المشكلة يمكن علاجها من خلال إجراءات وسياسات لزيادة السيولة بالسوق، مثل طرح أسهم جديدة لزيادة رأس مال البنوك بالجهاز المصرفي، الاقتراض من المصادر الخاصة عندما تكون مشكلة البنك حالة فردية، واقترن ذلك بإصلاح في إدارته يعيد الثقة للمستثمرين، مساعدة السلطات النقدية ممثلة في الحكومة أو المركزي للبنك بزيادة سيولة البنك، إما بالدعم المباشر، أو بفرض حد أقصي لمعدل الاقتراض ومنع تحويل ودائع البنك للخارج، أو تمكين البنك من الدخول في أعمال مصرفية جديدة تحقق عائد أعلى مما تحققه الأعمال التقليدية، أو مجموعه من تلك الإجراءات.
- سوء إدارة المخاطر، والتوسع غير المدروس للعمليات المصرفية للبنك.
- سوء وضعف السلطات النقدية المسؤولة عن الجهاز المصرفي مما يعرضه لمشكلات ائتمانية وأزمة سيولة.
- تركز القرض حيث قد يؤدى تركز محفظة القروض في قطاع أو نشاط معين أو عملاء معينين إلى مشاكل للجهاز المصرفي ككل *.

وقد تتفاقم المشاكل والأزمات المصرفية التي يعانى منها الجهاز المصرفي وتمتد من الحالات الفردية التي تنجم عن سوء إدارة البنك أو ضعف الإشراف عليه لتصل إلى الجهاز المصرفي ككل، وتمتد آثارها إلى جميع المؤسسات المالية في الاقتصاد القومي، بغض النظر عن سوء أو حسن إدارة البنك أو المؤسسات . والواقع أن تلك المشاكل والأزمات قد تحدث نتيجة لأسباب خارجة عن إرادة الجهاز المصرفي، فمشكلات الجهاز المصرفي في العالم النامي ترجع إلي أسباب داخلية تعود إلي الجهاز المصرفي ذاته وإما إلي أسباب خارجية لا يد للجهاز المصرفي فيها، ونعرض لهذه الاسباب بإيجاز فيما يلي :-

أ- الاسباب الداخلية:

- اتباع سياسات مالية ونقدية غير سليمة من جانب السلطات النقدية، اتباع سياسات سعر صرف غير سليم، حيث قد تحدد السلطات سعر صرف مغالى فيه للعملة الوطنية وتدخل السلطات للحفاظ عليها مما يؤدى إلى استنزاف احتياطات المجتمع بالنقد الأجنبي ومن ثم اتجاه أصحاب المدخرات والمستثمرين إلى سحب ودائعهم بالعملة الوطنية وتحويلها إلى نقد أجنبى.

- سياسات أسعار الفائدة غير السليمة: حيث تلجأ السلطات النقدية إلى رفع أسعار الفائدة لمجرد الاحتفاظ بقيمة غير واقعية لعملتها الوطنية، من الناحية الاقتصادية قد يكون رفع أسعار الفائدة من الإجراءات الضرورية خلال الأزمات المصرفية الحادة إلا أن رفع أسعار الفائدة الدائنة يؤدى إلى رفع الفائدة المدينة، وارتفاع قيمة مديونية القطاع العام وزيادة حدة الأزمة بالإضافة إلى إثارة الانكماشية حيث يؤدى إلى انخفاض الائتمان والاستثمار مما يؤدى إلى الركود والكساد.

- ضعف الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي: يؤدى ضعف الرقابة والإشراف على البنوك إلى قرارات غير سليمة ومنح الائتمان لمن لا يستحقه والإفراط في منح الائتمان وظهور الديون المتعثرة ومشكلات وأزمات مصرفية تؤثر بالسالب على الاقتصاد القومي ولذلك من الضروري أن تقوم السلطات الرقابية بمتابعة أعمال البنوك والتأكد من اتباعها للقواعد المصرفية السليمة في منح الائتمان والمعايير الدولية لمدى كفاية رؤوس أموالها طبقا لمتطلبات بازل.

---

* -يمكن معالجة تلك المشكلة من خلال زيادة الموارد الرأسمالية للبنك بمساهمة الحكومة في رأسماله، أو منح البنك قروض طويلة الأجل يتم سدادها بعد تحصيل قروض البنك وتأجيل توزيع أرباح المساهمين ويضاف القرض لرأسمال البنك. ويعيب هذا الحل أنه قد يؤدى إلى زيادة المشاكل الإدارية للبنوك مادامت ستحصل على دعم تلقائي من السلطات النقدية لحل المشاكل الناجمة عن عدم الكفاءة في إدارة المخاطر بالبنك

- **سوء الإدارة في الجهاز المصرفي وتطبيق سياسات ائتمانية غير سليمة:** إن عدم وجود قيادات وموظفين على درجة عالية من الكفاءة الإدارية والتشغيلية بالجهاز المصرفي يؤدى إلى ظهور المشاكل داخل الجهاز المصرفي، ومن ثم تطبيق سياسات ائتمانية غير سليمة لا تراعى قواعد منح الائتمان والإفراط فيه مما يؤدى إلى زيادة حجم الديون الرديئة وآثارها السلبية.

- **عدم وجود قواعد وآليات لإدارة المخاطر داخل الجهاز المصرفي:** أن عدم وجود قواعد وآليات واضحة لإدارة المخاطر بالبنوك يؤدى إلى تعرضها لأزمات وهزات عنيفة نتيجة لعدم مراعاة مخاطر العمل المصرفي، ومن ثم هناك ضرورة وجود آليات وإدارات بالجهاز المصرفي لقياس مخاطر الأصول والاستثمارات.

ب -الأسباب الخارجية:

كتغير شروط التجارة الدولية لغير صالح الدولة نتيجة لتدهور أسعار الصادرات:-

حيث تؤدى الأزمات المصرفية وعدم قدرة الجهاز المصرفي على تمويل التنمية الاقتصادية والمشاكل الاقتصادية وتفاقمها مما يزيد من حدة الأزمات المصرفية وتأججها، ومن ثم فإن السلطات النقدية يجب أن تقوم بإحداث الإجراءات التصحيحية للجهاز المصرفي بالقيام بعملية إعادة الهيكلة في وقت مبكر قبل حدوث الأزمات المصرفية، وأن تتم الإجراءات التصحيحية خلال فترات الاستقرار النسبي للاقتصاد القومي والقطاع المصرفي. ولاشك أن الأزمات المصرفية لها آثار سلبية على الجهاز المصرفي بصفة خاصة والاقتصاد القومي بصفة عامة، حيث تؤدى إلى فقدان ثقة المتعاملين سواء المودعين والدائنين أو حملة الأسهم في الجهاز المصرفي مما يؤدى إلى انطباق سياسة القطيع حيث يمكن أن تؤدى إلى سحب جماعي للودائع مما يزيد من حدة الأزمة المصرفية.

الضغوط الخارجية المفاجئة من جانب الدائنين الأجانب:-

حيث يلجأ الدائنين الخارجيين إلى اتخاذ إجراءات لا يتوقعها الجهاز المصرفي، كامتناعها عن منح قروض جديدة للبنوك الوطنية أو الشركات المحلية، نتيجة لعدم وفائها لقروض قائمة أو نتيجة للاضطرابات والتطورات في الاقتصاد العالمي وأسواق المال الدولية، أو تغيير سياسات الدول التابع لها الدائنون. أو تعرض المستثمرين لأزمات غير متوقعة، أو انتهاز فرص استثمارية من الخارج: حيث قد يتعرض المستثمرين الكبار لأزمات غير متوقعة تضطرهم لتصفية حوافظهم المالية في السوق المحلى وتحويلها للخارج أو انتهاز فرص مالية مغرية بالخارج مما يؤدى إلى حدوث أزمات بالقطاع المالي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة نتيجة التدهور المفاجئ بسوق الأوراق المالية.

مشكلة أزمة الديون الرديئة و المتعثرة:-

حيث يري البعض أن مشكلة الديون المتعثرة من أهم المشاكل التي واجهت الجهاز المصرفي في الدول التي طبقت تجارب لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي فمثلا: قدر حجم الديون الرديئة بالجهاز المصرفي بشيلي عام 1980 بحوالي 45 % من الناتج المحلى الأجمالي.

أما في فنزويلا فقد بلغت خسائرها من الديون المتعثرة عام 1994 حوالي 16 % من الناتج المحلى الإجمالي.

أما بالنسبة لمصر:- فالبيانات عن حجم الديون الرديئة غير منشور وغير متاح إلا أنها تقدر بالمليارات ويرى البعض أنها حوالي 24 % من حجم القروض[1]، ذلك أن بنوك القطاع العام تعانى من ارتفاع نسبة تلك الديون إلى إجمالي القروض، كما أن النسبة العظمى من تلك الديون تراكمت على الهيئات الحكومية وشركات القطاع العام لسنوات طويلة دون حل، لذلك من الضروري معالجة تلك المشكلة قبل البدء في عملية إعادة هيكلة الجهاز المصرفي حفاظاً على القيمة السوقية لأصول الجهاز المصرفي.

- التعثر المصرفي[2]:- الواقع أن الجهاز المصرفي في الدول النامية مازال غير قادر على استيعاب المتغيرات الاقتصادية الدولية وأنه يعانى من الضعف والاختلال وكثرة المشاكل وكبر حجم الديون

---

[1] -

[2] - - هناك مفاهيم كثيرة للتعثر المصرفى، المفهوم القانونى، والمفهوم الفنى، المفهوم الاقتصادى، المفهوم المصرفى وهو مايعرف بالديون المتعثرة بالجهاز المصرفى وهى عبارة عن التسهيلات الإئتمانية التى حصل عليها المستثمرين من

المتعثرة وعدم التطور طبقًا لإحداث التقنيات المصرفية الحديثة وتلك المشاكل لا تمكنه من القيام بدوره في تمويل التنمية وزيادة معدلات النمو بالاقتصاد القومي مما يؤدى إلى اللجوء للمؤسسات المالية والبنوك التجارية الدولية لتمويل التنمية من خلال الاقتراض الخارجي أو بقروض عالية الفائدة مما يحد من قدرته على الانطلاق ولذلك هناك ضرورة وضع إستراتيجية مصرفية جديدة فعالة تتعامل مع مشكلات الاقتصاد القومي بأسلوب جديد وحلول غير تقليدية والاستفادة من التجارب الدولية في جعل الجهاز المصرفي محرك للتنمية وزيادة معدلاته الدولية [1].

*** حالة التشرذم التي تعانى منها الكيانات المصرفية في الدول النامية**

فالكيانات المصرفية الصغيرة لا يمكنها التعايش مع الظروف الجديدة التي طرأت على الاقتصاد الدولي خاصة في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية وحرية الاستثمار[2] فالقرن الحادي والعشرون يعتبر هو عصر الكيانات الاقتصادية القوية والقادرة على المنافسة [3]، حيث أنه من المستحيل أن نتخيل أن الكيانات الاقتصادية الضعيفة يمكن لها أن تنافس في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، فهذه الكيانات المصرفية الصغيرة لن يتوافر لها مقومات الاستمرار سواء من حيث حجم رأس المال، و قدرتها على مواجهة المخاطر، أو من حيث إمكانية تخفيض التكلفة لمواجهه المنافسة الشرسة مع المقومات التي تتمتع بها الكيانات المصرفية الكبيرة.

فإذا كانت الأجهزة المصرفية قد اعتادت العمل في إطار مناخ احتكارى، خالى من المنافسة الخارجية[4] فإن الوضع قد تغير تماما بعد تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية ذات الطابع التجارى والمالى.

معاناة عدد كبير من البنوك الصغيرة للعديد من المشاكل المالية والهيكلية المزمنة التى ألقت بظلالها على تفاقم مشكلة الديون المتعثرة، الأمر الذى دعى تلك البنوك إلى زيادة المخصصات لمواجهة ظروف التعثر مما قلل من أرباحها. وكذا القروض غير المنتظمة إلى إجمالى القروض الذى بلغ في مصر 13.4%، 13.6%، 11 %، 9.9% أعوام 2010،2009، 2011، 2012 على التوالى. كما بلغت نسبة مخصصات القروض إلى القروض الغير منتظمة 92.5%عام2010، 93,6% عام2011.

إن تلك التحديات تفرض على البنوك الاتجاه نحو إجراء عمليات الدمج، لتعظيم قواعدها الرأسمالية وتحديث خدماتها، لحشد المدخرات وإدارة عمليات الائتمان والمخاطر بكفاءة.

وهناك بعض التحديات التي تواجه البنوك في الدول النامية أثناء عملية الدمج والتي يجب أن نشير إليها لتغطية معظم التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي في الدول النامية ومنها على سبيل المثال:-

- تشابه التوزيع الجغرافي لفروع البنوك المدمجة في بعض الدول، وهو ما قد يسبب مشاكل وتعقيدات في مسألة تقليص عدد هذه الوحدات المصرفية، وإعادة هيكلة بعض الفروع إداريًا وتنظيميًا.
- المشاكل المتعلقة بالاتفاق على بعض الأمور الخاصة بالاسم, والعلامات التجارية للكيان الجديد ونسب التمثيل في مجلس الإدارة وكيفية معالجة الازدواجية في بعض الوظائف كمعوقات تواجهه عملية الدمج.
- ظهور بعض المشاكل مثل انخفاض الكفاءة النسبية لبعض العاملين في مواجهة مستجدات العمل المصرفي في الكيان الجديد مما يستلزم مزيدًا من النفقات الضرورية لإعادة تدريبهم وتأهيلهم.

الجهاز المصرفى ولم يقومو بسدادهافى مواعيد استحقاقها أى يتحول الدين من التسهيلات الإئتمانية الجارية الى أرصدة مدينة راكدة رديئة ومع مرور الوقت تصبح ديون متعثرة. فهى الديون التى لا تدر عائد أى الديون التى لا يضاف عائدها لايرادات البنك وانما تجنب فى حساب مستقل ويتم اتخاذ قرار باعتبار الدين غير منتظم.

[1] - د/ عبد الحميد صديق عبد البر - إعادة هيكله الجهاز المصرفي المصري و كيفية زيادة قدرته التنافسية، مجلة مصر المعاصرة، العدد483، يوليو، 2006، ص19 :23.

[2] - د/ هناء محمد سعيد كرارة، النظام الإقتصادى الجديد و العولمة، ضمن فعاليات المؤتمر السنوى السادس لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، ص 71.

[3] - د/ مصطفى رشدى شيحة، اتفاقات التجارة العالمية فى عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأسكندرية، 2004 ، ص 173 – 174.

[4] - د /محمد محمود عبد ربه، دمج البنوك، الدواعى والنتائج، جريدة الوفد، الأربعاء 27 نوفمبر 2002، ص 5.

- المخاوف من صعوبة إحكام الرقابة الداخلية بالكيان الجديد، مع اتساع عدد الفروع والعاملين والأنشطة المصرفية المتنوعة والمستحدثة، لاسيما في المراحل الأولى لنشأة الكيان الجديد.
- التكاليف الكبيرة التي تتطلبها عملية الربط التكنولوجي بين الفروع المنتشرة للكيان الجديد.
- المشاكل القانونية التى تنشأ نتيجة لزوال الشخصية المعنوية للبنكين أو أحدهما، فيما يختص بعلاقة المتعاملين (دائنيين ومدينين) مع الكيان الجديد، وعقود الإيجار وعقود العمل ..... إلخ.
- قد يؤدى الدمج إلى انخفاض رضاء العملاء، نظرًا لتغيير العامليين، وإغلاق بعض الفروع، ونقل الحسابات إلى فروع أخرى، ومن ثم فقدان عنصر التفاعل الشخصى بين العميل والعاملين بالفروع وهو أحد العناصر الهامة في الحفاظ على ولاء العملاء.

obeikandl.com

المبحث الثاني
متغيرات السوق المالية الدولية

أدت المتغيرات فى طبيعة العمل المصرفى, وتنوع مصادر و أستخدمات تلك المؤسسات المالية, والتعامل فى الأدوات الاستثمارية الحديثة بالأضافة إلى ثورة التكنولوجيا و الاتصالات التى أصبحت تمثل محور التقدم فى العمل المصرفى إلى تزايد و تنوع المخاطر التى تتعرض لها البنوك, بالأضافة إلى المخاطر التقليدية وتشمل هذه المخاطر الجديدة على مخاطر السوق, ومخاطر التعاملات خارج الميزانية, ومخاطر التكنولوجيا والتشغيل, ومخاطر سعر الصرف, ... الخ.

كما أدت أجراءات التحرير المالى و زيادة التدفقات الرأس مالية فيما بين الدول, و الاستثمارات المالية و الادوات المالية الحديثة وبصفة خاصة الأوراق المالية إلى تطور كبير فى أعمال البنوك انعكس فى بنود ميزانيات البنوك الكبري. كما أدي زيادة تكلفة الخدمات المصرفية فى الدول النامية إلى ظهور ما يعرف ببنوك الأوفشور وسوف نتناول ذلك فى مطلبين على النحو التالى :-

المطلب الأول : التطورات فى البيئة المصرفية الدولية.
المطلب الثانى : المراكز المصرفية الخارجية.

obeikandl.com

المطلب الأول
التطورات في البيئة المصرفية الدولية

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية موجات تحرير للقطاع المالي، تمثلت في إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، وتحرير حساب رأس المال في معظم الدول، وهو ما أدى إلى زيادة درجة الارتباط والتكامل فيما بين الدول المتقدمة والناشئة، وعرف ذلك بالعولمة المالية في إطار من المنافسة الشاملة. وساعد على زيادة هذه الظاهرة توقيع اتفاقية تحرير الخدمات المالية، وعلى رأسها الخدمات المصرفية، وتولت منظمة التجارة العالمية تطبيقها منذ أول يناير 1995، كما أن انتشار المعلومات وسرعة وصولها ساهمت في عولمة السوق.

لذلك سوف نعرض من خلال هذا الجزء باختصار لأثر العولمة المالية على البيئة المصرفية [1]، والتطورات التي طرأت عليها على المستوى الدولى.

أ - التطورات على المستوى العالمي : -

أدت عملية التحرير في مجال الخدمات المصرفية إلى زيادة قوى المنافسة والابتكارات، وهو ما أدى إلى ظهور خدمات وأدوات مالية جديدة، وأنواع جديدة من المؤسسات المالية، ومنها المؤسسات الكبرى، وهو ما أدى إلى تزايد ظاهرة الاندماجات. صحب هذه التغيرات ارتفاع النشاط: مخاطرها وتنوعها، ونتيجة لهذه التطورات، فقد تزامنت معها تغيرات في نظم الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية. وفيما يلي نناقش باختصار أهم هذه التغيرات ومتماثلة من تحديات أمام الدول النامية بصفة خاصة.

– انتشار البنوك دولية النشاط:-

يعد انتشار البنوك دولية النشاط من أهم التطورات على المستوى الدولى والتى تمثل تحديًا كبيرًا للجهاز المصرفى فى الدول النامية فقد أصبح العديد من المؤسسات المصرفية في ظل حركات التحرير والسماح للأجانب بحرية التملك مؤسسات عالمية، فتوسعت البنوك في إنشاء شركات أجنبية تابعه لها، أو فروع، أو الحصول على تصريح بإنشاء بنوك أجنبية، ونتجت هذه الظاهرة عن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد اتجهت العديد من البنوك الأمريكية إلى الخارج لخدمة عملائها الكبار، الذين تم نقل أنشطتهم أو القيام بأنشطة جديدة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً في بداية الثمانينات اتجهت البنوك في دول أوروبا الغربية واليابان إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية لنفس السبب[2].

ودفع انتشار البنوك الأجنبية في الأسواق المحلية للدول المختلفة إلى البحث في تحديد المنافع والخسائر التي تعود على البنوك المحلية، وتمثلت أهم الإيجابيات في تحسن نوعية الخدمات المالية المتاحة في السوق المحلى، وذلك من خلال:- زيادة درجة المنافسة بين البنوك، وإتاحة الفرص لتطبيق مهارات وتكنولوجيات حديثة، وتنمية الرقابة على البنوك، والطرق القانونية، هذا بالإضافة إلى تحفيز دخول الدولة إلى السوق المالي العالمي.

ولكن هذه الإيجابيات يتوقف تحققها على مدى تأهل البيئة المصرفية المحلية على مواجهة هذه المنافسة، حيث أوضحت بعض الدراسات أن أداء البنوك الأجنبية يكون أفضل من المحلية في الدول النامية، وذلك لتميز البنوك الأجنبية بصفة خاصة في طبيعة الخدمات المقدمة والتكنولوجيا المستخدمة.

- تغير الأهمية النسبية لمكونات ميزانية البنوك:-

أدت إجراءات التحرير المالي، وزيادة التدفقات الرأسمالية فيما بين الدول، والاستثمارات المالية والأدوات المالية الحديثة وبصفة خاصة الأوراق المالية، إلى تطور كبير في أعمال البنوك، انعكس في بنود ميزانيات البنوك الكبرى، وتمثل في:-

---

[1] - تعتبر العولمة نتاج لعمليات التحرير المالى والتحول إلى مايسمى بالانفتاح المالى،مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجى من خلال اتباع سياسات التحرير المالى والمصرفى بحيث أصبحت أسواق رأس المال والأسواق المصرفية أكثر ارتباطًا وتكاملًا .

[2] - Robertz Aliber , 1984,Interntional Banking : A Survey , Journal Of Money , Credit And Banking – Vol . 16 – No

- لم يعد المصدر الرئيس لأرباح البنوك يتحقق من عمليات الإقراض المصرفي للمشروعات، ولكن من الأصول الأخرى المدرة للدخل، وبصفة خاصة من السندات وعمليات إدارة الأصول، نتيجة لذلك اتجه نصيب القروض للتناقص من إجمالي أصول البنوك نظراً لتزايد النصيب النسبي للأصول الأخرى، حيث انخفض في الولايات المتحدة من 63 % في بداية التسعينات إلى حوالي 59 % في منتصف التسعينات، وفي ألمانيا من 81 % إلى 77 %، وفى فرنسا من 40.4 % إلى حوالي 36.4 0%، وفى إيطاليا من 45 % إلى42%[1].

- **انخفاض نصيب الودائع من إجمالي الخصوم في البنوك:** ففي الولايات المتحدة انخفضت من 96.6 % في أوائل التسعينات إلى حوالي 59 % في أواخر التسعينات، وفى ألمانيا من 71 % إلى حوالي 65 % وفى فرنسا من 34 % إلى حوالي 27 %، وارتفعت في المقابل تطور نصيب الخصوم القابلة للتداول من إجمالي الخصوم بصفة خاصة السندات كمصدر جديد للتمويل. ولم يقتصر على الدول الصناعية الكبرى فحسب، بل امتد أيضاً إلى الدول الناشئة.

- منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية:-

تتمثل السمة المستقبلية لمقدمي الخدمات المالية في ظهور ما يسمى بالتجانس بين المؤسسات المقدمة للخدمات المالية، حيث إن التمييزبين الصناع الماليين مثل البنوك بأنواعها المختلفة، وشركات التأمين، و صناديق المعاشات، و صناديق الاستثمار، بدأ في التقلص. وتعكس لنا البنوك الأمريكية هذا التغير بشكل واضح حيث انخفض نصيب البنوك التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50 % إلى 18 % خلال الفترة من 1980 إلى منتصف التسعينات، وفي المقابل ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى حوالي 42 % [2].

أدت هذه التحولات إلى انتشار فكرة التحول إلى البنوك الشاملة، وهى البنوك التي تقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية، ولذلك فهي تسعى إلى تنوع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر قدر من المدخرات، وتوظيف مواردها في مجالات مالية مختلفة[3].

ويمثل وجود البنوك الشاملة في الدول النامية تحدياً من التحديات التي تفرضها العولمة المالية على تلك الدول، وذلك لأن الرقابة على البنوك الشاملة من الأمور الصعبة تحتاج إلى قواعد وإجراءات ونظم متابعة لتنفيذ هذه القواعد وإدارتها، كما تحتاج إلى بنوك على درجة عالية من الرسملة لتجنب المخاطر، وهو مالا تتمتع به البنوك في الدول النامية، لذلك فإنه من الضروري على الدول النامية أن تأخذ بعين الاعتبار الهيكل المالي، ومدى كفاية النظم الرقابية الملائمة لطبيعة المنتجات المالية الجديدة التي سوف تقدمها البنوك الشاملة قبل السماح لها بمزاولة أعمالها المحلية أو الأجنبية على حد سواء[4].

وفى ضوء المنافسة القوية التي بدأت تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية، واتساع وانتشار مفهوم البنك الشامل، وتعدد و تنوع العمليات التي تقوم بها البنوك، وهو ما يتطلب بنوكاً على درجة عالية من الرسملة - اتجهت البنوك إلى الاندماج فيما بينها، أو إلى تملك بنوك أخرى، وبالنسبة للدول المتقدمة بصفة خاصة فإن الأمر لم يقتصر على المستوى المحلى للاندماج، بل أصبح هناك حالات مهمة للاندماج والتملك بين بنوك تنتمي إلى دول مختلفة بل وعبر القارات [5]، وارتبط بظاهرة العولمة المالية وتطورات الصناعة المصرفية أيضاً تزايد الاتجاه إلى خصخصة البنوك، وتمثل

---

[1] - Charles Adams Et , Al 1998 , International Capital Market , Developments , Prospects , And Key Policy Issues . IMF. Washington. D.C

[2] - previous reference.

[3] - Saunder.a & Vallter, Financial System Design, the Asia Pacific Entex: cost and Benefits of Universal Banking Management Journal of Money, Credit and Banking . 1996.

[4] - Millard Long And Dimriti Vittas , 1991 , Measuring Commercial Bank Efficiency , Use And Misuse Of Bank Operating Ratios , World Bank Working Paper No. 806 , World Bank .

[5] - شحاتة إبراهيم ، 2000 ، القطاع المالي في مواجهة عنصر الاندماج والتملك ، تجارب و خبرات إتحاد المصارف العربية ، بيروت لبنان.

أهم الدوافع إلى هذا الاتجاه في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل المتغيرات العالمية، والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات، والتزام الدول بما جاء بالاتفاقية بخصوص السماح للملكية الأجنبية لأي بنك محلى بنسبة 100 %، هذا بالإضافة إلى زيادة القدرة على المنافسة وتحقيق الكفاءة.

- زيادة درجة المخاطر والأزمات التي تواجه البنوك:-

أدت التغيرات في طبيعة العمل المصرفي، وتنوع مصادر واستخدامات تلك المؤسسات المالية، والتعامل في الأدوات الاستثمارية الحديثة، بالإضافة إلى ثورة التكنولوجيا والاتصالات– التي أصبحت تمثل محور التقدم في العمل المصرفي- إلى تزايد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بالإضافة إلى المخاطر التقليدية، وتشمل هذه المخاطر الجديدة على: مخاطر السوق، ومخاطر التعاملات خارج الميزانية، ومخاطر التكنولوجيا والتشغيل، ومخاطر سعر الصرف، والمخاطر السيادية للدولة [1]. وتمثل كافة هذه المخاطر تحدياً أمام البنوك، في سبيل بناء نماذج وأساليب تساعدهم في كيفية التحوط تجاه هذه المخاطر وبصفة خاصة الدول النامية، حيث تعد هذه التعاملات جميعها تعاملات حديثة بالنسبة لها[2]، كما صحبت هذه التغيرات العديد من الأزمات، وظهرت العديد من الدراسات التي بحثت وراء الأسباب التي تؤدى إلى أزمات البنوك، وعلاقتها بالعولمة المالية، أوضحت أن عمليات التحرير المالي التي قامت بها الكثير من الدول سببت مشاكل وأزمات مصرفية في شيلي 1981، المكسيك 1995، وتركيا 1994. وزادت حدة الأزمات أيضاً في الدول التي أخذت في التحرير ولم يصحبه نظام كاف للرقابة والإشراف، ولم يكن الإطار القانوني بالقوة الكافية، وهو ما حدث أثناء الأزمة الآسيوية [3]، والأزمة المالية عام 2008(أزمة الرهون العقارية).

- زيادة الاتجاه إلى المزيد من الإجراءات الرقابية:-

أدت الاتجاهات السابقة من تغير الصناعة المصرفية والهيكل المالي داخل الدول، وكذلك تزايد درجة و نوعية المخاطر، إلى أن بدأ التفكير في البحث عن آليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر[4]، وبدأت الكثير من الكتابات تفكر في كيفية حماية النظام المالي العالمي، ومنهم من اقترح وجود مقرض دولي أخير[5]، أو وجود منظمة دولية لإدارة الأزمات، ومحكمة دولية للتعاملات المالية [6]. ونجد أن لجنة بازل واتفاقيتها عام 1988 خطت خطوات جادة نحو قواعد عالمية تحكم السوق المصرفي العالمي. وتتمثل الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل 1988 فالاتفاقية. في تحقيق استقرار النظام المصرفي العالمي وتكافؤ الأوضاع التنافسية فيما بين البنوك. وتمثلت أهم الجوانب التي ركزت عليها اتفاقية بازل 1988 في المخاطر الائتمانية، وتحديد مؤشرات عالمية لمدى كفاية رأس المال مقابل الأصول الخطرة، وقد حددت اللجنة أن الحد الأدنى لرأس المال مقابل الأصول مرجحة بدرجة مخاطر لكل أصل لا تقل عن 8 %. وأدت هذه الخطوة إلى زيادات متتالية في نسب رأس المال في كافة البنوك خلال الفترة من 1988 : 1992. إلا أن النظام المالي والصناعة المصرفية تطوراً بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى إن الإطار الحالي لكفاية رأس المال مؤشر غير كافٍ لقياس الصحة المالية للمؤسسة المصرفية، وأن الأوزان السابقة للأصول وفقاً لدرجة مخاطر الائتمان في حين لم تؤخذ أنواع المخاطر الأخرى في الاعتبار. كما أن الاتفاقية تركت الحرية للسلطات الرقابية الوطنية في تحديد مفهوم رأس المال، واعتبرت الكثير من الدول نسبة 8 % هي الحد الأقصى بدلاً من الحد الأدنى كما هو مذكور في الاتفاقية.

---

1 - Hennle Van Greuning &Sonja, B. 2000, Analyzing Banking Risk: A Frame Work For Assesing Corporate Governance And Fnancial Risk Management. World Bank Publications.

2 - Peters, Rose, 1997, Money And Capital Market, In Global Market Place, IRWIN Pess

3 - World Bank , 1997

4 - Dimitri Vittas , 1991, Measuring Commercial Bank Efficiency , Use And Misuse Of Bank Operating Ratios , World Bank Working Paper No. 806, World Bank

5 - Garten, Jeffrelly, 1998, In This Economic Chaos, A Global Centerl Bank Can Help International Herald Tribune. Journal Of Economic Perspective, Vol. 12 No. 3

6 - Raffer, 1990, Applying Insolvency To International Debts : An Economically Efficient Solution With Human Face, World Development, Vol. 8

وقامت اللجنة لذلك بوضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال يتماشى مع التطورات السريعة، ويركز على تكوين أساليب شاملة للتعامل مع المخاطر، وتستند في ذلك على التصنيفات الداخلية والخارجية للبنوك والمدينين من أجل تحديد أكثر واقعية للمخاطر، وضرورة وجود قدر من انضباطية السوق ومراقبته لسلوك البنوك[1]، وهذا يتطلب قاعدة معلومات وفيرة، حتى يتمكن مختلف المشاركين في السوق من إجراء التقييم المناسب[2].

وبالرغم من إيجابيات الإطار الجديد المقترح إلا أنه يمثل تحدياً أمام الدول النامية ويكون لصالح الدول المتقدمة، نظراً لأن تحديد معدلات كفاءة رأس المال تعتمد على درجات التصنيف الائتماني للدول والبنوك والمدينين أيضاً، ونظراً لأن المزيد من الدول النامية ما تزال ثقافة التقييم الائتماني الداخلي أو الخارجي غير ناضجة لديهم وكثير من هذه الدول يحصل على تصنيفات ائتمانية منخفضة، وبالتالي سوف تواجه البنوك ضغوطاً لزيادة متطلبات رأس المال بمستوى أعلى من المستويات الراهنة، وهذا يتطلب – سواء من البنوك أو السلطات الرقابية المنوط بها الإشراف على البنوك – توفير التقنيات والكوادر البشرية المؤهلة للقيام بمثل هذه النظم لتقييم المخاطر وبالتالي تجنبها[3].

ب- المنافسة وعالمية السوق:-

لقد فرضت التغيرات العالمية على البنوك والمؤسسات الأخرى أن تتنافس مع بعضها، وفي نفس الوقت ظهرت أهمية وجود تكتلات كبيرة من أجل توسيع نطاق السوق أمامها وخفض التكلفة وتعظيم الربح من خلال الخدمة والسرعة والابتكار وتلبية حاجات المستهلك وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف ارتفعت قيمة المعرفة كعامل هام من عوامل الإنتاج وحتى تحقق الميزة التنافسية يجب وضعها في قاعدة معلومات تكون متاحة للاستخدام في البنوك والمؤسسات في ظل منافسة طاحنة تستوجب اعتناق استراتيجيات للتوسع الجغرافي وفتح أسواق جديدة وتحدى المنافسين.

- تغير أسلوب التشغيل:-

أصبحت البنوك تنظر إلى العنصر البشرى على أساس توفير الالتزام الذاتي والتخفيف من القيود واللوائح المفروضة على العاملين وأصبح التركيز على فرق العمل الموجهة ذاتيًا في تحقيق الأهداف.

وكان من الضروري أن تتوافر القيادات البشرية التي تعتمد على إتاحة رؤية مشتركة بين جميع العاملين، وتؤمن باللامركزية لتحقيق الإنجازات وبالتحفيز المادي والمعنوي بنظم الجدارة من خلال نظم تشغيل سريعة ومنضبطة.

- اتفاق بازل بشأن الملاءة المصرفية:-

يستهدف هذا الاتفاق أساساً تحقيق نوع من التوافق الدولي فيما يتعلق بالأنظمة الرقابية المصرفية المتعلقة بكفاية رأس المال، وهو ما يقود إلى سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي من جهة، وتحقيق العدالة في حلبة المنافسة المصرفية من جهة أخرى.

ويقوم هذا الاتفاق على تطبيق مجموعة من المعايير لتوفير كفاية رأس المال للبنوك وللوصول بنسبة رأس المال إلى الأصول والالتزامات بالمخاطر إلى8%.

ووفقاً لمقررات لجنة بازل تم تصنيف دول العالم إلى مجموعة دول ذات مخاطر متدنية وتشمل الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية، ودول ذات مخاطر مرتفعة وتشمل بقية دول العالم.

---

[1] - Market – Discipline

[2] - Andrew Cornford, 2000, The Basle Committee,S Proposals For Revised Capital Standards : Rational, Design And Possible Incidence , United Nation Conference On Trade And Development , United Nation

[3] - د/ نجوى عبد الله، القدرات التنافسية للاقتصاد المصرى، الواقع وسبل تحقيق الطموحات، كفائة البنوك المصرية فى مواجهه المنافسة العالمية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، صـ من 33 : 39 .

ولقد لفتت القرارات الصادرة عن لجنة بازل النظر إلى مستقبل النظام المصرفي في مصر، وغيرها من الدول العربية وإلى الإجراءات الواجب اتخاذها للتكيف نحو المستجدات على الساحة الدولية، ومن أهم ما أثير حول هذا الموضوع من قضايا ضرورة العمل على زيادة رؤوس أموال البنوك وإعادة النظر في سياستها التوظيفية للحد من المخاطر، واتخاذ الإجراءات التي تكفل لها مواجهة المنافسة وتقويم نشاطها وخدماتها إعادة النظر في قواعد الرقابة التي تفرضها البنوك المركزية على البنوك.

- المتغيرات المحلية:-

شهدت مصر منذ منتصف السبعينات حركة شاملة لإعادة هيكلة اقتصاديتها، وفى مقدمتها تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تستهدف تحرير الأنشطة الاقتصادية من القيود التي تعوق نموها [1]، وإطلاق العنان لقوى السوق لكي تلعب دورها، وكان من أبرز الخطوات على طريق الإصلاح تحرير العملة الوطنية، وإلغاء الرقابة على النقد، وتحرير سعر الفائدة، وتحرير التجارة الخارجية، وتحرير أسعار السلع والخدمات و خاصة السلع الزراعية، وتطبيق الإصلاح الضريبي، وتطوير الأسواق المالية، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياسة لإصلاح وخصخصة القطاع العام، وبالإضافة إلى الإجراءات التي استهدفت تحسين مناخ عائد الاستثمار وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وكان لذلك كله تأثيراته وانعكاساته على الجهاز المصرفي في صور وأشكال مختلفة حيث، زادت مسئولياته في تنفيذ ومساندة برامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما تطلب أيضا تحرير وتطوير وظائفه، وتوفير الإدارة العالية الكفاءة لها، أخذًا في الاعتبار أيضا تأثير المتغيرات العالمية سالف الإشارة إليها.

وأخذاً في الاعتبار المتغيرات العالمية والمحلية صدرت تشريعات متعددة من أهمها قانون شامل للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد يتضمن العديد من القواعد والمتطلبات واستتبع ذلك ما يلي:-

أ- دراسة أوضاع البنوك لاتخاذ اللازم بشأن استيفاء متطلبات معيار كفاية رأسمال البنوك، وإعادة النظر بالتالي في تركيبة الموجودات لصالح الأقل خطراً، واللجوء إلى زيادة رأس المال لاستيفاء الحد الأدنى المطلوب وفقاً للقانون.

ب- تطبيق المعايير التي تستهدف سلامة المراكز المالية للبنوك، ووضع النظم والقواعد المحاسبية تمشياً مع متطلبات البنك المركزي.

ج- الاهتمام بمختلف نواحي التطور النوعي للعمل المصرفي، والتأكيد على ضرورة الارتقاء بإدارة البنوك أو مستوى كوادرها البشرية، واستيعاب التقنيات المصرفية الحديثة، حتى تتمكن من مواكبة ما تستخدمه الأسواق المالية المصرفية الدولية من أدوات مالية على صعيدي جذب تدفق الأموال وتوظيفها وفقًا لأحدث أساليب الموائمة بين اعتبارات الآمان والسيولة والربحية.

د- إدارة المخاطر الائتمانية أخذاً في الاعتبار أن عدم مراعاة معايير لجنة بازل سوف يؤثر سلبًا على الخطوط الائتمانية الخارجية، ويعوق من تدفق الاستثمارات والموارد المالية إلى داخل الدول التي تهمل تطبيقها، وهو ما يؤدى بدورة إلى عرقلة خطط التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي.

---

[1] - التحرير الإقتصادى فى مضمونة يدل على تلك السياسات التى تمكن من إدارة الإقتصاد الوطنى وفق نظام وآليات السوق، ويصبح الذى يقوم بالدور الأساسى فى النشاط الإقتصادى هو المشروع (القطاع)الخاص، كما يصبح الدافع على النشاط الاقتصادى حافز الربح وليس القرار الإدارى.
وعادة مايقصد بالتحرير الإقتصادى فى كثير من الأدبيات الإقتصادية مرادفًا لمصطلح الإصلاح الإقتصادى ويعنى تقليل تدخل الدولة فى الإقتصاد وتشجيع القطاع الخاص، بمعنى آخرسحب جزئى لاختصاصات الدولة كمسئولة عن إدارة عوامل الإنتاج وتوفير الخدمات للأفراد وإسنادها إلى قطاعات وجهات أخرى تكون قادرة على إدارتها بتوافق مع المتغيرات الحديثة، وإشباع حاجيات الأفراد بشكل يحقق الهدف المطلوب للجميع. ويندرج التحرير المصرفى ضمن سياق التحرير الاقتصادى ويعتبر أحد مكوناتة الرئيسية فى برنامج الإصلاح الاقتصادى.

المطلب الثاني
المراكز المصرفية الخارجية Offshore Banks

من أهم التحديات أيضًا التى تواجه الأجهزة المصرفية فى الدول النامية, زيادة تكلفة الخدمات المصرفية فى الدول النامية ومن أمثلتها الجهاز المصرفى المصرى. نجد أن البعض قد يلجأ إلى ما يعرف ببنوك الأوفشور, والتى تتمتع بتقديم حزمة متكاملة لعملائها من الخدمات المصرفية التقليدية إلى جانب الأدوات المالية الأكثر تطورًا والتى تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة أعلى من المعدلات فى دول الموطن وعدم وجود تدخل حكومى وانعدام أو على الأقل انخفاض الأعباء الضريبية فضلًا عن أنها ملاذ للعملاء ضد مخاطر تقلبات السياسات الاقتصادية المحلية وعدم الاستقرار المالى والقلاقل السياسية مع التزامها بالسرية التامة والكتمان.

جرى التركيز مؤخرًا على أنشطة المراكز المصرفية الخارجية [1]، باعتبارها ملاذات (جنات) ضريبة Tax Havens، خاصة مع إدراجها على جدول أعمال قمة مجموعه العشرين التي عقدت في لندن في الثاني من ابريل 2009، حيث لاقت هجومًا عنيفًا لاتهامها بأنها تساعد الأفراد والشركات على التهرب الضريبي من التزاماتهم الضريبة تجاه أوطانهم الأم كما ألقى على عاتقها القسط الأكبر من أسباب الأزمة المالية للبنوك العالمية، ويرتبط نشاط المراكز المصرفية الخارجية كثيرًا بالأنشطة الاقتصادية الخفية والجريمة المنظمة وذلك من خلال عمليات التهرب الضريبي وغسل الأموال ولاستيفاء هذه النقطة نتناولها من خلال عدة محاور أولًا: مفهوم المراكز المصرفية الخارجية وخدماتها، وثانيًا: مزايا وعيوب المراكز المصرفية الخارجية، وثالثا: تطورها، رابعًا: محاولة تنظيم نشاطها من حيث إخضاعها للإجراءات والضوابط التنظيمية للحد من سلبياتها، خامسًا: حجم استثمارات المراكز المصرفية الخارجية على مستوى النظام المالي الدولي، وأخيرًا أثر المراكز المصرفية على اقتصاديات الدول النامية.

أولاَ مفهوم المراكز المصرفية الخارجية و خدماتها:-

أ – مفهوم المراكز المصرفية الخارجية (الملاذات الضريبية):

1 - المراكز المصرفية الخارجية أو بنوك الأوفشور Offshore Banks هي كيانات مالية لا تخضع للسلطات الرقابية والتنظيمية في الدول التي تقوم بمزاولة أنشطتها على أراضيها، كما تقع خارج نطاق سيطرة دولة إقامة المودع، وتقوم بتوفير مزايا مالية وقانونية تجذب العملاء فيما يعرف بالملاذات الضريبية Tax Havens [2]، وهناك عدة تعريفات لما يسمى بالملاذات الضريبية*

---

[1] - تم إشتقاق مصطلح بنوك الأوفشور Offshore Banks " المراكز المصرفية الخارجية" من اسم جزر القناة Channel Islands التى تتبع المملكة المتحدة على الرغم من انها تقع خارج نطاق حدودها الجغرافية، حيث ان معظم المراكز المصرفية الخارجية توجد فى الدول الجزرية منذ نشأتها وحتى يومنا هذا، إلا أنه قد جرى العرف على استخدام هذا المصطلح المجازى للإشارة لهذه المراكز بغض النظر عن موقعها الجغرافى بما فيها البنوك السويسرية للمزيد راجع البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية،العدد الرابع، المجلد الحادى و الستون ، 2011.

[2] - المصدر:- موقع إلكترونى, تاريخ الدخول:2014/4/24 ..... www. Offshore – services. biz

*تعريف الحكومة الأمريكية:- صدر هذا التعريف في أواخر عام 2008 مع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية وبروز دور البنوك الأمريكية والأوربية في تفاقم هذه الأزمة، مع الأخذ في الاعتبار بنك الإتحاد السويسري Union Bank of Switzerland " U B S " في إخفاء ثروات العديد من الأثرياء ورجال الأعمال الأمريكيين، وينصرف هذا التعريف إلى أنها -المراكز المصرفية- التى تفرض رسوماً ضريبية ضئيلة أو لا تفرض رسوماً على الإطلاق، كما أنها لا تخلق قنوات اتصال مع الطرف الأخر حول المعلومات الضريبية المتاحة لها، مع الافتقار إلى الشفافية في مجال التشريع والنواحي القانونية والإجراءات التنفيذية في المجالات الضريبية، هذا بالإضافة إلى عدم اشتراطها التواجد الشخصي = =لأصحاب الثروات على أراضيها، مع خوض مجال المنافسة على اجتذاب الثروات وتدفقات رؤوس الأموال من خلال المزيد من التسهيلات والامتيازات الضريبية. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هى الأسبق والأكثر وعياً بأبعاد تلك القضية حيث قامت بدراسة الملاذات الضريبية منذ نهاية التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين، وقد ارتكز تعريفها على ثلاث نقاط أساسية وهى: 1) إن هذه المراكز لا تفرض رسوماً ضريبية أو تفرض رسوماً ضريبية رمزية في حالات وظروف استثنائية للغاية وتعمل على تسويق نفسها باعتبارها مكاناً يلوذ به أصحاب الثروات غير المقيمين للهروب من طائلة الضرائب المرتفعة المفروضة من جانب دولهم الأم. =

ب – الخدمات التي تقدمها المراكز المصرفية الخارجية:-

تقدم المراكز المصرفية الخارجية حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية التقليدية، إلى جانب أدوات مالية أكثر تطوراً واحترافاً لتلبية الحاجات والمتطلبات المالية لعملائها من المستثمرين سواء كانوا أفراد أثرياء أو مؤسسات دولية النشاط ومثال ذلك:- الودائع والحسابات الجارية بمختلف العملات، خدمات الائتمان Fiduciary Services، خدمات الحفظ Custodian Services، إدارة الأمانة Trust Management، عمليات تحويل العملات والتداول للمعادن النفيسة، التسهيلات والتسليفات والكفالة، إدارة المحافظ المالية Portfolio Management [1].

ثانيا : مزايا وعيوب المراكز المصرفية الخارجية:-

تقوم المراكز المصرفية الخارجية بتوفير مجموعة من المزايا للعملاء (أفراد أو شركات) وللدول الحاضنة لها وذلك على النحو التالي:-

أ) المزايا التي توفرها للعملاء:

- توفير مزيد من الخصوصية لحسابات العملاء خاصة في ظل ما يسمى بالسرية المصرفية وهو مبدأ من مبادئ البنوك العاملة في هذا المجال ظهر في عام1934 مع إصدار قانون البنوك السويسري.
- تقديم خدمات مصرفية قد لا تكون متاحة لدى البنوك المحلية مثل الحسابات المصرفية المجهولة والقروض غير المضمونة بضمانات كافية والقائمة على المخاطر واقتناص الفرص الاستثمارية عالية المخاطر.
- إتاحة أسعار فائدة بمعدلات مرتفعة أعلى من المعدلات في دول الموطن وذلك نتيجة لانخفاض تكاليف تشغيل تلك البنوك وعدم وجود تدخل حكومي وانعدام أو على الأقل انخفاض الأعباء الضريبية.
- انخفاض أو انعدام الضرائب على عوائد وحسابات العملاء ولذلك سميت بالملاذات الضريبية، وتوفير أنظمة مرنة لتسهيل تعامل العملاء على ودائعهم، فضلاً عن حماية العملاء ضد مخاطر تقلبات السياسات الاقتصادية المحلية أو عدم الاستقرار المالي أو القلاقل السياسية.

ب) المزايا التي توفرها للدول الحاضنة لها:

- تعد أنشطة المراكز المصرفية الخارجية واحدة من عدد قليل من الصناعات -إلى جانب السياحة في الجزر النائية جغرافياً- التى تمكن دولها من المنافسة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أنها يمكن أن تساعد تلك الدول على خلق مصادر لتمويل الاستثمار مما يؤدى إلى نمو اقتصادها، كما أنها تساعد على إعادة توزيع التمويل وتدفقات الاستثمار العالمي من البلدان المتقدمة إلى دول العالم النامي.
- إن المنافسة الضريبية والمصرفية الخارجية تعد أحد مميزات الصناعة، حيث أن هذه المنافسة تسمح للأفراد باختيار التوليفة المتوازنة والمناسبة من الخدمات المصرفية ذات الضرائب المنخفضة. من شأن هذه المنافسة الإيجابية أن تنعكس على تطور وازدهار نظم وآليات العمل المصرفي في الدول التي تحتضن هذه المراكز.

عيوب المراكز المصرفية الخارجية:

تتمثل أهم العيوب والانتقادات الموجهة للمراكز المصرفية الخارجية**فيما يلي:-**

- عادة ما تكون الخدمات المصرفية الخارجية في متناول أصحاب الدخول المرتفعة، مما يؤدى إلى وقوع الجزء الأكبر من العبء الضريبي في دول الموطن على الفئات متوسطة الدخل وبخاصة في الدول المتقدمة.

= 2) إن هذه المراكز ملتزمة بالكتمان والسرية التامة حول المعلومات المالية المتعلقة بالأفراد والمؤسسات وعدم الإفصاح عن أي منها للسلطات الضريبية في دول الموطن لهؤلاء الأفراد والمؤسسات.

3) إن هذه المراكز تفتقر إلى الشفافية في جميع الإجراءات الضريبية.

[1] - www. Bankofliechtenstein . com, 2014/3/27 موقع إلكترونى, تاريخ الدخول

- إن المنافسة على خفض الضرائب بين تلك المراكز يعد تشجيعاً على السباق نحو القاع لأن ذلك يؤدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى خارج مواطنها الأصلية، بالإضافة إلى ضياع حق الحكومات في الحصول على الإيرادات الضريبية التي كانت تفرض على تلك الأموال قبل هروبها إلى الخارج.
- ارتباط أنشطة الملاذات الضريبية منذ نشأتها بأنشطة الجريمة المنظمة وذلك من خلال عمليات غسل الأموال والتهرب الضريبي، وقد تزايدت الاتهامات الموجهة إلى تلك الملاذات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتتمثل هذه الاتهامات في مساعدة مختلف عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية وغيرها من الدول أو الجهات والمنظمات الأخرى ذات الأنشطة المشبوهة.
- صعوبة الملاحقات القضائية لمعاملات الملاذات الضريبية التي غالباً ما تكون متحركة ولا يشترط فيها التواجد المادي والملموس للأصول وبالتالي فإن هناك صعوبة للوصول المادي إليها والحصول على معلومات عنها، وهو الأمر الذي تدعمه التطورات المتلاحقة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم.

ثالثاً : تطور المراكز المصرفية الخارجية: -

يرجع تاريخ نشاط المراكز المصرفية الخارجية إلى أوائل القرن الثامن عشر، حيث كانت أوروبا بمثابة المهد الأول للمراكز المصرفية الخارجية. وقد عاصرت هذه المراكز الأحداث العديدة المؤثرة التي مرت بها أوروبا على مدار مائتي عام، بدءا من الحروب النابليونية مرورًا بالحرب الفرنسية - الروسية في عام 1870، وسقوط الإمبراطوريات والحربين العالميتين الأولى والثانية وأزمات الكساد وانهيار البورصات. وفى ظل كل هذه الأحداث والمؤثرات نجحت المراكز المصرفية الخارجية في حماية مصالح عملائها وتأمين ثرواتهم الخاصة وفى هذا الصدد ينبغي استعراض ما يلي:

أ) التوزيع الجغرافي:

ويلاحظ أن خريطة التوزيع الجغرافي للملاذات الضريبية يمكن أن تقتصر على نحو15 مركزاً فقط أو قد تمتد لتشمل العشرات من مراكز الملاذات الضريبية [1] وذلك وفقاً للمفهوم الذي يحدد خصائص الملاذات الضريبية وهل تقتصر على كونها مركزاً للحصول على الإعفاء الضريبي على الدخول أم أنها تتسع لتشمل أنشطة المؤسسات والاستثمارات المالية واستغلال سرية المعلومات المالية.

وتضم الخريطة المصغرة كل من سويسرا والنمسا ولوكسمبورج وبلجيكا وإمارة ليختنشتاين وموناكو وسنغافورة وماكاو وجزر كايمان وبرمودا وجزيرة الإنسان Isle of Man وأندورا وجيرسي وجيرنسى.

- أما الخريطة الموسعة فيمكن أن تتسع لتشمل العديد من الدول الواقعة على حافتى الأطلنطى، بالإضافة إلى أمريكا اللاتينية وروسيا وشرق أوروبا والعديد من الجزر والأقاليم المتناثرة عبر المحيطات وعلى خريطة العالم، لترتفع بذلك قائمة الملاذات الضريبية إلى مابين 35 إلى 50 ملاذًا ضريبيًا.

ب) دوافع وأسباب انتعاش المراكز المصرفية الخارجية:

أدى تطور دور الملاذات الضريبية إلى زيادة تركيز الضوء عليها حيث كانت البداية مجرد ملاذ لثروات الأفراد سواء الشرعية أو غير الشرعية والرامية إلى الاحتفاظ بسريتها والبعد عن أنظار الأجهزة الرقابية و الضريبية، إلا أن انتعاش الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية قد أدى إلى تحول هذه الملاذات الضريبية إلى مراكز إيواء للعديد من الشركات دولية النشاط والمؤسسات العملاقة إلى جانب جذب ثروات الأفراد، كما تحايلت هذه المراكز على تصاعد وتيرة اتفاقيات منع الازدواج الضريبي بجعل مستويات الضريبة لديها عند أدنى مستوياتها.

وقد تحورت هذه الملاذات الضريبية باستحداث أدوات مالية وأشكال قانونية للشركات تعفيها بصورة مطلقة من الخضوع للضريبة وذلك تحت صيغ وأشكال قانونية مختلفة، فجذبت بالتالي العديد من

[1] - تشير تقديرات منظمة الشفافية الدولية Transparency International في فرنسا إلى إن عدد الملازات الضريبية يبلغ نحو خمسين ملاذ في العالم.

المؤسسات والشركات مع توالى تدفق ودائع الأفراد مما أدى إلى خرق حاجز الازدواج الضريبي استنادًا إلى أن أنشطة هذه المؤسسات والشركات تقع خارج نطاق سيطرة أجهزة الضرائب المحلية.

كما اتسعت أنشطة هذه الملاذات الضريبية خلال السنوات الأخيرة مع اتساع نطاق العولمة خاصة في مجال انتقال رؤوس الأموال وسرعة وسهولة إجراء التحويل، وهنا ظهرت المساوئ الخاصة باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتنامي دور هذه الملاذات كملجأ ومراكز لعمليات غسل الأموال الناجمة عن تجارة المخدرات وأنشطة الجريمة المنظمة، مع نزوح المليارات من الدول النامية إلى خزائن هذه الملاذات في شكل إيداعات أو في شكل شركات ومؤسسات ذات أنشطة دولية درءاً للشبهات وتبييض وجه أموال الفساد.

وقد ساهم المحافظون الجدد وجماعات الضغط الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة الأمريكية في انتعاش هذه الملاذات الضريبية في مواجهة المحاولات الأوروبية لقمعها، حيث أنهم كانوا من أشد المعارضين لجهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحد من أنشطة تلك الملاذات من أجل جذب المزيد من الثروات المنهوبة والأموال القذرة أو تلك الرامية إلى الإفلات من السلطات الضريبية في موطنها الأصلي.

ويرجع ذلك إلى الدفاع عن المصالح المرتبطة بتنامي الرأسمالية المالية ممثلة في البنوك والمجموعات المالية القابضة عبر الحدود، والتي كانت تسعى بكل قوتها إلى دعم مراكزها المالية، وتحقيق المزيد من الأرباح والمرتبات للطبقة العليا من إدارتها من خلال عمليات التهرب الضريبي.

وقد أدى تضافر العوامل السابقة إلى اتساع رقعة وأنشطة هذه الملاذات من ناحية، كما دفعت بأطراف عديدة إلى المطالبة بإدراجها على قائمة سوداء من ناحية أخرى. وكانت ألمانيا صاحبة المبادرة في طرح قضية الملاذات الضريبية خلال قمة العشرين في أبريل 2009، ثم تضامنت معها فرنسا وجاءت بريطانيا لتلحق بالركب في اللحظة الأخيرة بعد أن تغيرت توجهات الولايات المتحدة الأمريكية حليفتها الرئيسية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة.

رابعاً: تنظيم المراكز المصرفية الخارجية:-

لقد تحسن تنظيم نشاط المراكز المصرفية الخارجية Offshore Banks في أوائل القرن الحادي والعشرين، وذلك على الرغم من تأكيد البعض بأن الإجراءات والضوابط التنظيمية عليها لا تزال إلى حد كبير غير كافية. وقد تم رصد أسلوب تنظيم البنوك العاملة في هذه المراكز من قبل الهيئات الدولية مثال صندوق النقد الدولي الذي وجد أن هذه البنوك -مثلها مثل أي بنك- يجب أن تلتزم بالحفاظ على معدل كفاية رأس المال وفقاً للمعايير الدولية، كما يجب عليها إعداد تقارير دورية عن الحالة الراهنة للبنك كل ثلاثة أشهر على الأقل تقدم إلى الجهات الرقابية للدولة التي تعمل بها.

ومنذ أواخر التسعينات وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ظهرت مجموعة من المبادرات الداعية لتحسين تنظيم المراكز المصرفية الخارجية، والعمل على زيادة الشفافية في أعمالها لتفادى الانتقادات الموجهة لها، ومن أمثلة الإجراءات الواجب اتباعها لزيادة كفاءة تنظيم تلك البنوك ما يلي:-

1 - ضرورة إطلاع السلطات الرقابية على البيانات الخاصة بالعملاء لدى تلك البنوك، وذلك على غرار ما يقوم به مكتب خدمة الدخل " IRS " Internal Revenue Service التابع لمصلحة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية من اشتراط معرفة أسماء المستفيدين من دخل الاستثمارات الخارجية.

2 - ضرورة إيجاد نظام مرن لتبادل البيانات والمعلومات المصرفية بين المراكز الخارجية وحكومات الدول المختلفة، وذلك على غرار ما قام به الإتحاد الأوروبي بإصدار نظام لتبادل المعلومات بين أنظمة السلطات القضائية لدول الإتحاد الأوروبي.

3 - ضرورة تشديد عمليات مكافحة غسل الأموال في الكثير من الدول التي تقع فيها المراكز المصرفية الخارجية، وتقديم تقارير عند الاشتباه في عمليات غسل الأموال للشرطة المحلية بغض النظر عن

قواعد السرية المصرفية، هذا بالإضافة إلى زيادة التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة في سبيل الرقابة على أنشطة هذه المراكز ومتابعتها.

4 - ضرورة سن مجموعة من التشريعات تتيح للسلطات الرقابية حرية الاستيلاء على الأصول المشتبه فيها للبنوك الخارجية، وذلك على غرار ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر بإصدار قانون جديد يسمى USA PATRIOT ACT والذي يجيز للسلطات الأمريكية إمكانية الاستيلاء على الأصول المملوكة للبنوك عندما يعتقد أنها تمتلك أصولاً مشتبه بها جنائياً. وقد اتخذت بعض الدول الأخرى تدابير مماثلة لذلك.

خامسًا: حجم الاستثمارات بالمراكز المصرفية الخارجية:-

يعتبر نشاط المراكز المصرفية الخارجية جزءاً هاماً من النظام المالي الدولي، ويقدر الخبراء أن تدفقات رؤوس الأموال من خلال تلك المراكز قد تبلغ نحو 50 % من إجمالي هذه التدفقات على مستوى العالم، كما تستحوذ الملاذات الضريبية على نحو 26 % من ثروات العالم التي تشمل على نحو 31 % من صافى أرباح الشركات الأمريكية متعدية القوميات.

وفقاً لتقديرات مؤسسة Merrill Lynch وتقرير الثروة العالمي الصادر عن مؤسسة Gemini Consulting [1] فإن البنوك الخارجية قد استقطبت نحو ثلث ثروات العالم في عام 2000، ممثلة في ودائع الأشخاص أصحاب الثروات الضخمة، وهو ما يقرب من نحو6 تريليون دولار من إجمالي ثروات الأفراد الأثرياء عبر العالم والتي قدرت آنذاك بنحو 17.5 تريليون دولار، منها نحو 3 تريليون دولار محفوظة في صورة ودائع في البنوك تتيح فرص الإخفاء والتهرب الضريبي لعملائها والباقي في صورة أوراق مالية تحتفظ بها شركات دولية النشاط.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي فإنه يتم غسل نحو 0.6 : 1.5 تريليون دولار من الأموال غير المشروعة في البنوك الخارجية سنوياً، أي ما يعادل مابين 2 % : 5 % من الناتج المحلى العالمي. كما تقدر الأموال المحصلة عن تجارة المخدرات عبر العالم والتي يتم غسلها في البنوك الخارجية بنحو 500 مليار دولار سنوياً، أي ما يزيد عن مجموع دخول دول العالم الأكثر فقراً. هذا بالإضافة إلى عادات التهرب الضريبي والتي يمكن أن ترفع هذا المبلغ إلى نحو تريليون دولار، إلى جانب بضع مئات من مليارات الدولارات الأخرى من جراء عمليات الاحتيال والفساد[2].

وتوضح أحدث الإحصاءات أن البنوك السويسرية تستحوذ على نحو 35 % من الصناديق الخاصة والمؤسسية على مستوى العالم بأصول تبلغ قيمتها نحو 3 تريليون فرنك سويسري، أما البنوك الموجودة في جزر كيمان فتستحوذ على ودائع تبلغ قيمتها نحو 1.9 تريليون دولار أمريكي وهى تعد خامس أكبر مركز مصرفي على مستوى العالم من حيث حجم الودائع.

هذا وتوضح الإحصاءات الصادرة عن مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن المراكز المصرفية الخارجية Offshore Banks استحوذت على النصيب الأكبر من الودائع على مستوى العالم، حيث أظهرت تقديرات عام2007 ما يلي:-

- بلغ إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية على مستوى العالم نحو7.3 تريليون دولار.
- فقد بلغ إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية في سويسرا نحو 2 تريليون دولار، بما نسبته27.4 % من إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية على مستوى العالم.
- وفى بريطانيا بلغ إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية ودبلن نحو 1.7 تريليون دولار، بما نسبته23.4 % من إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية على مستوى العالم.
- أما في لوكسمبورج بلغ إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية نحو تريليون دولار، بما نسبته13.8 % من إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية على مستوى العالم.
- وكذا بلغ إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية في منطقة الكاريبي وبنما 0.9 تريليون دولار، بما نسبته12.4 % من إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية على مستوى العالم.

---

[1] - www. Geminicon . com

[2] - www.offshore-services . biz, موقع إلكترونى, مرجع سبق ذكره

- وفى ميامي ونيويورك بلغ إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية نحو 0.5 تريليون دولار، بما نسبته 7 % من إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية على مستوى العالم.
- أما في سنغافورة بلغ إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية نحو 0.5 تريليون دولار، بما نسبته 7 % من إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية على مستوى العالم.
- وبلغ إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية في مناطق أخرى (بما في ذلك جزيرة الإنسان) نحو 0.4 تريليون دولار، بما نسبته 6% من إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية على مستوى العالم.

وفى هونج كونج بلغ إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية نحو 0.2 تريليون دولار، بما نسبته 3 % من إجمالي استثمارات المراكز المصرفية الخارجية على مستوى العالم هذا وتوضح البيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية في عام 2009 إلى فقد حصيلة الإيرادات الضريبية العالمية لنحو 255 مليار دولار سنويًا نتيجة عمليات التهرب الضريبي عن طريق الملاذات الضريبية، كما أن هناك نسبة تتراوح ما بين 6 % : 8 % (ما يعادل نحو 5 : 7 تريليون دولار) من إجمالي الاستثمارات الدولية التي تتم عبر هذه الملاذات تكون خارج نطاق رقابة السلطات الوطنية.

وتقدر منظمة الشفافية الدولية عدد مناطق الملاذات الضريبية الحالية بنحو 50 منطقة حول العالم تستحوذ على نحو 10 تريليون دولار من الأصول المالية وهو ما يعادل نحو 4 أضعاف الناتج المحلى الإجمالي في فرنسا، كما تضم أكثر من 400 مؤسسة مصرفية ونحو ثلثي صناديق الاستثمار ونحو 2 مليون شركة عبر العالم[1].

سادسًا: أثر المراكز المصرفية على إقتصاديات الدول النامية:-

تؤثر أنشطة المراكز المصرفية الخارجية (الملاذات الضريبية) على اقتصادات الدول النامية بشكل عام ومنها الاقتصاد المصري، ويتمثل هذا التأثير في هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج سواء من جانب الشركات أو الأفراد الأثرياء سواء بغرض الحصول على أعلى فائدة ممكنة، أو لتجنب دفع ضرائب على تلك الأموال، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى ومنها الخوف من مصادرة الأموال خاصة إذا كانت هذه الأموال قد تحققت من مصادر غير مشروعة أو مشتبه فيها من جانب السلطات المحلية، وتتمثل أهم الآثار السلبية لهروب رؤوس الأموال إلى الخارج فيما يلي:-

- انخفاض قيمة العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية نظراً لزيادة المعروض من العملات الوطنية، وذلك في مقابل زيادة الطلب على العملات المقبولة عالمياً مثل الدولار الأمريكي، والجنيه الإسترليني، واليورو، والين الياباني.
- انخفاض حجم الاستثمارات نتيجة لهروب رؤوس الأموال إلى الخارج ومن ثم انخفاض عدد المشروعات، وانخفاض فرص التوظيف المتاحة في سوق العمل مما يؤدى إلى ارتفاع البطالة.
- ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة العجز في حساب التحويلات الرأسمالية.
- ارتفاع حجم الديون الخارجية، فضلاً عن تزايد أعبائها المتمثلة في سداد الأصل والفوائد المستحقة عليها.
- اتساع نطاق الأنشطة الاقتصادية الخفيفة (الاقتصاد الأسود) وزيادة الفجوة بين الدخل الحقيقي والدخل الرسمي [2].

---

[1] - www. oecd. Org

موقع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية, تاريخ الدخول 2014/3/27,

[2] - www. Transparency.org

موقع إلكترونى, تاريخ الدخول 2014/3/28

المبحـث الثالث
المنافسة في تجارة الخدمات المصرفية

في ضوء التطورات المتلاحقة التي تواجه العمل المصرفي بدأت البنوك في تبني سياسات تهدف إلى زيادة وتحسين قدراتها التنافسية للمحافظة على تنمية نشاطها، وكان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية انعكاس واضح على تطور أداء وأعمال البنوك، وقد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة أهمها:- الاتجاه نحو الخصخصة، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وزيادة الاتجاه نحو العالمية، وكذلك التقلبات السريعة والمفاجئة في أسعار صرف العملات القابلة للتحويل والمصاحبة لتغيرات أسعار الفائدة، وتزايد دور البنوك في تمويل عمليات التجاره الدولية في ظل تطبيق اتفاقية الجات من خلال منظمة التجارة العالمية، وحدوث طفرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المصرفية، بالإضافة إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى الاتجاه العالمي لتكوين التكتلات الإقتصادية العملاقة، وظهور مستحدثات مالية جديدة في مجالات المشتقات، والعقود الآجلة والمستقبلية، وماكينات الصرف الآلية، والحسابات التليفونية، وعقود تثبيت الأسعار، وتوريق الديون، وغيرها من المستحدثات الجديدة التي فرضت نفسها[1].

ومن ثم فرضت هذه التغيرات العالمية وغيرها على البنوك ضرورة تغيير سياستها المصرفية القديمة إلى سياسات لم تعهدها من قبل، حتى تستطيع أن تتكيف مع هذه الأوضاع الجديدة، وقيامها بامتلاك المزيد من الأدوات والتقنيات المصرفية التي يمكن من خلالها تحقيق مزايا تنافسية غير تقليدية محلية وخارجية. وذلك عن طريق الاهتمام بالتوافق مع مقررات لجنة بازل في كافة المجالات المصرفيه[2]. والقدرة على البقاء في ظل هذه المنافسة الشرسة مع تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان والمخاطرة.

ونتيجة للمتغيرات العالمية المختلفة، تزايدت الحاجة إلى إحداث عمليات الدمج المصرفي، لمواجهة حدة المنافسة فهو رد فعل يكاد يكون ضروريًا وحتمياً لتعزيز وزيادة القدرة التنافسية للبنوك، من خلال اقتصاديات الحجم الكبير، والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي يتيح لها زيادة الكفاءة، وتخفيض التكاليف، و تعظيم العوائد وتكون محصلة ذلك تحقيق النمو الكبير للبنوك والحفاظ على البقاء والاستمرار.

وسوف نتناول هذه المبحث فى مطلبين على النحو التالى

المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية.

المطلب الثانى: أثر العولمة المصرفية على الجهاز المصرفى.

---

[1]- عصام لطفي السيد، إدارة عمليات الدمج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، صـ105.

[2]- د/ محمد حنفي محمود سعودي" تقييم السياسات العامة المصرفية في مجال إدارة الأزمات المالية، مع دراسة تطبيقية على أزمتي السيولة والركود في مصر" رسالة دكتوراة غير منشورة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2006 صـ196.

المطلب الأول
مفهوم القدرة التنافسية

يعرف البعض القدرة التنافسية بأنها " مجموعة المهارات و التكنولوجيات و الموارد و القدرات، التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين الأول: هو إنتاج قيمة ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه لهم المنافسين، والثاني : تأكيد حاله من التمييز والاختلاف فيما بين المنظمة ومنافسيها[1]". ووفقاً لتقرير التنافسية العالمية تعرف التنافسية بأنها القدرة على تحقيق النمو السريع في إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد على مدى فترات طويلة[2].

وعرفها البعض الأخر بأنها مجموعة من الموارد، والأصول، والمهارات التي يمكن التحكم والسيطرة عليها ومزجها وتنسيقها واستثمارها مما يحقق منفعة وقيمة أفضل للعميل أو المستهلك وتحقق تميزاً وتفوقاً على بقية المنافسين وتسمح باستمرار تحقق النجاح في ظل المنافسة محلياً وعالمياً[3]. أو هي " قدرة المنشئات على اكتساب نصيب سوقي و المحافظة عليه على أساس مستمر"[4] .

وفي تعريف أخر " هي عملية تبذل فيها المؤسسة محاولات مستمرة من أجل التفوق على المؤسسات الأخرى، التي تعمل في نفس مجالها لتحقيق الكفاءة ، والجودة المرتفعة ، والابتكار، والاستجابة للعميل"[5]. وهي: القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة و بالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية احتياجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى[6] .

إذن فالقدرة التنافسية هي عملية ديناميكية ، تتغير باستمرار بتغير مكوناتها الذاتية، والتي تشمل الموارد البشرية و التقنية والنظم والنتائج، وتعتبرالمنظمة قادرة على المنافسة إذا استطاعت المحافظة على صفتها السوقية أو زيادتها عبر الزمن[7].

هذا وقد نشأت التنافسية نتيجة عدة عوامل منها:[8]

1 -ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمي.
2 -سهولة الاتصالات وتطور إمكانيات نقل المعلومات.
3 -تدفق نتائج البحوث العلمية والتطورات التكنولوجية .
4 -انخفاض تأثير المحددات والقيود التقليدية وأهمها القيود الحكومية والجمركية والتمويلية.

---

[1] - د/ علي السلمي ، نموذج قياس الفجوة التنافسية لإدارة الإستراتيجية والقدرة التنافسية لمنشئات الأعمال العربية، التنافسية ضمان البقاء، الأسكندرية: المؤتمر الأول للجمعية العربيه للإدارة 30 – 31 أكتوبر 1996م ،صـ69-

[2] - ووفقاً لتعريف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية " OECD " تعني التنافسية الدرجة التي تستطيع عندها دولة ما في ظل ظروف التجارة الحرة والسوق العادلة أن تنتج سلعاً وتقدم خدمات تفي بمتطلبات الأسواق الدولية، وتحافظ في نفس الوقت على الدخل الحقيقي لأفراد الدولة وزيادته على المدى الطويل .
- ووفقاً لتعريف المجلس الأمريكي لسياسة التنافسية فهي القدرة على إنتاج سلع وخدمات تفي بمتطلبات الأسواق الدولية مع تحقيق مستوى معيشة يزداد ارتفاعاً و استداماً على المدى الطويل
- البنك الأهلي المصري – النشرة الإقتصادية – العدد الرابع – المجلد الثامن والخمسون 2005 صـ5-

[3] - وائل إبراهيم عبد الرحيم هميمي " التحليل الإستراتيجي للقدرات التنافسية لزيادة فاعلية وحدات قطاع الأعمال العام " رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، 2001، صـ12-

[4] - أميره محمد عادل عبد الرحمن " دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية لشركات قطاع الأعمال العام العاملة في مجال السياحة في ج.م.ع رسالة ماجستير غير منشورة . ج القاهره ، ك الإقتصاد و العلوم السياسية ، 2008 ، صـ 42 -

[5] - CHARLES HILL, GARETH JONES" STRATEGIC MANAGEMENT : AN INTEGRATED APPROACH U.S.A HOUGHTON MIFFLIN COMPANY 2001, P. 140

[6] - د/ محمد عدنان وديع " القدرة التنافسية وقيامها" بحث مقدم إلى ندوة الآليات والنماذج المعتمدة في دراسة ومتابعة القدرة التنافسية، معهد التخطيط القومي، أكتوبر 2002 صـ 12 -

[7] د/ علي السلمي، نموذج قياس الفجوة التنافسية – مرجع سابق ذكره صـ 11-

[8] - د/ عزيزه على السيد، تنمية القدرة التنافسية. للصناعات المصرية بالتركيز على جهود وخطط وزارة الصناعة (ورقة تعريفية) المؤتمر العلمي السنوي الثالث – إدارة التنمية بمصر في ظل التحولات العالمية، الزقازيق نوفمبر 1999، صـ22.

5 - لذا فإن بناء القدرة التنافسية لمنظمة الأعمال (بنك – شركة ...إلخ) يتجاوز النظر إلى المظاهر المنفردة لبعض ماقد تتميز به المنظمة من قدرة، ولكن الأهم هو النظر إلى القدرات الكلية والتي تتشكل منها القدرة التنافسية في معناها الشامل.

وتتمثل القدرات التي تتشكل منها القدرات التنافسية للمنظمة في الآتي:[1]

القدرات المتاحة للمنظمة	النتيجة
1 - قدرات معلوماتية : نظم المعلومات والاتصالات الفعالة، ورصيد المعرفة المتاح عن عناصر نظام الأعمال ومتغيرات السوق. 2 - قدرة تنظيمية : التنظيم البنكي المرن المبني على أساس معلوماتي و المنفتح على البيئة. 3 - قدرة إنتاجية: الطاقات الإنتاجية والنظم والإمكانيات البحثية والتطويرية القادرة على إنتاج سلع وخدمات متميزة. 4 - قدرة تمويلية: الموارد المادية والمالية المناسبة . 5 - قدرة تسويقية: أساليب وإمكانيات الإتصال بالسوق والوصول إلى العملاء لتحقيق تدفق السلع والخدمات إليهم بحسب متطلباتهم وفقاً لتوقعاتهم. 6 - قدرة بشرية: الموارد البشرية المدربة والمتحمسة والطاقات الذهنية المبدعة والرغبة في المشاركة. 7 - قدرة قيادية: القيادات المتفوقة ذات الرؤية والالتزام بالابتكار والتطوير والمرونة.	قدرات تنافسية تحقق التميز على المنافسين وتخلق قيمة تنافسية

إن تكوين وتنمية القدرة التنافسية يتوقف على تكامل العناصر والمقومات التي تتعامل معها الإدارة على الوجه التالي:- نظام تكوين وتنمية القدرة التنافسية:[2]

مدخلات	أنشطة	مخرجات
تكنولوجيا موارد بشرية موارد معلوماتية موارد مالية ومادية قدرات تنظيمية و إدارية قدرات إنتاجية قدرات تسويقية أهداف ورؤى مستقبلية عن الفرص الممكنة	تخطيط وتصميم تطوير وتحسين تكنولوجي تنسيق وتوجيه أداء إنتاجي وتسويقي إتصالات و تفاعل مع العملاء والموردين والمنافسين متابعة وتقييم	مستوى معين من القدرة التنافسيه

ويتضح من النموذج السابق أن مستوى القدرة التنافسية هي محصلة للتعامل بين ما يتوافر لها من موارد، وإمكانيات، وما تقوم به من أنشطة تهدف إلى تحويل وإستثمار، وتوظيف تلك الموارد و الإمكانيات، أخذاً في الإعتبار الظروف والمتغيرات السائدة في البيئة التنافسية.

إن فكرة التنافسية، وإن كانت في حد ذاتها فكرة قديمة إلا أن الثوب الجديد لها أوما يمكن أن يطلق عليه إسم التنافسية الجديدة ليست محاولة التفوق في إنتاج السلعة والخدمات التي ينتجها المنافسون، أو مجرد الحصول على حصة سوقية أكبر من المنافسين أو زحزتهم عنها، بل أنها تعمل على إيجاد وتنمية، وتطوير الفرص الجديدة، وإكتشاف السبل المتاحة للوصول إلى تلك الفرص واستثمارها قبل المنافسين، وتتخذ التنافسية الجديدة شكل المواجهة الشاملة بين منشأة وأخرى أو بين مجموعة من المنظمات

[1] - د/ علي السلمي، المرجع السابق، صـ17

[2] - صلاح سيد عبد الحارث محمد " القدرة التنافسية للبنوك المصرية في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة غير منشورة. أكاديمية السادات للعلوم الإدارية 2008،صـ30-

ومجموعة أخرى منافسة لها، أو بين صناعة وأخرى، وبذلك تمتد المنافسة لتحتوي على كل إمكانيات وقدرات المنشأة المنتجة للسلعة أو الخدمة لتواجه إمكانيات وقدرات المنشئات المنافسة لها[1].

كما أن تحسين القدرة التنافسية يمكن تحقيقه عن طريق تحسين المدخلات (الموارد، والإمكانيات المتاحة) كمًا ونوعاً. كما يمكن تحقيق القدرة التنافسية الأعلى من خلال الجهود التي تهدف إلى تطوير وتحسين الأنشطة، أوالعمليات التي تباشرها المنظمة، ويجب على المنظمات دراسة احتياجات العملاء ورغباتهم حتى تتمكن من زيادة قدرتها التنافسية والتي تشمل عدة**إستراتيجيات**:-

- **خفض التكاليف** : ترتبط إستراتيجية خفض التكاليف لحد كبير بالسعر، فالسعر هو قدر مايجب أن يدفعه العميل نظير الحصول على الخدمة، وإذا تساوت ومشاكل العوامل الأخرى المرتبطة بالخدمة، سيختار العميل الخدمة الأقل سعراً، لذلك تميل البنوك التي تتنافس سعرياً لقبول أقل هامش من الربح مع التركيز أساساً على خفض تكلفة الخدمة من خلال إدارة العمليات بكفاءة[2].

- **الإبتكار**: يعني الابتكار توليد أفكار جديدة لتطوير خدمات قائمة، أو ابتكار خدمات جديدة، وتساعد المنافسة على الابتكار من خلال إتاحة الفرصة للعاملين وأقسام البحوث والابتكارات للمشاركة في تقديم الاقتراحات التي تساعد في تطوير الخدمات[3].

- **التركيز**: حيث تتجه البنوك في هذه الاستراتيجية –إلى التركيز على نشاط محدد أو أنشطة محددة، لتقديم مزيجاً محدوداً أو ضيقاً من الخدمات لقطاع سوقي محدد من فئة متميزة من العملاء. وذلك كسبيل لكسب ميزة أو ميزات نسبية للبنك على منافسيه ، كأن يتجه بنك للتركيز على تقديم القروض الشخصية للأفراد، أو تمويل نوعية معينة من النشاط مع توفير خدمات استشارية في هذا النشاط، و المنطق الأساسي وراء هذه الإستراتيجية أنه من الأفيد هو التخصص لخدمة سوق محدد أفضل من خدمة السوق ككلٌ.

- **الجودة:** تتحقق الجودة عندما ينجح البنك في تصميم وتنفيذ وتقديم خدمة تشبع حاجات وتوقعات العملاء، وترتبط جودة الخدمة بمدركات العميل لدى تلبية الخدمة لهذه الحاجات والتوقعات، وتعد الجودة سلاحاً تنافسياً فعالاً، وكذلك فإن هناك عملاء كثيرون لن يمانعوا في أن يدفعوا أكثر ليتلقوا خدمات أكثر وأعلى جودة، وكذلك فإن فشل الخدمة في الوفاء بإحتياجات المستهلك أو العميل ورغباته لن يعوضه أي جهد تسويقي من عناصر المزيج التسويقي لمحاولة إقناع العميل بالخدمة المقدمة طالما إنها لا تشبع احتياجاته.

- **المرونة:** هي تعني مدى قدرة البنك على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة به [4] ، ومدى سرعة تكيفه معها، بمعنى قدرة البنك على تصميم وتقديم خدمة جديدة وجذابة، ومن ثم قدرة البنك على تلبية رغبات عملائه من حيث تنوع الخدمات المقدمة. وكلما كان البنك له القدرة على الاستجابة السريعة للمتغيرات في البيئة المحيطة زادت قدرته على التنافس[5].

- **الوقت**: تحتاج التنافسية ليس فقط لعامل السرعة لضمان الوصول للعميل قبل المنافسين، بل تحتاج أيضاً إلى إستثمار الوقت لتكوين قدرات جديدة لتعظيم حصة المنشأة في الفرص الجديدة. كما تتنوع مجالات المنافسة بالوقت، حيث يتعلق المجال الأول: بمدى قدرة البنك على سرعة تقديم الخدمة، وانضباط مواعيد تقديمها، وذلك لأن السمعة الطيبة التي يكتسبها أي بنك من الالتزام بوقت أداء الخدمة تعد سلاحاً تنافسياً قوياً، وأما مجال المنافسة الثاني: فيتعلق بالمدة الزمنية التي يستغرقها البنك لتقديم

---

[1] تشارل ز هل وجاريث جونز، ترجمة د/رفاعي محمد رفاعي، و د.محمد سيد عبد المتعال، الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل" دارالمريخ للنشر، الرياض 2001، صـ201-

[2] عصام لطفي السيد، إدارة عمليات الدمج المصرفي، كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك المصرية – مرجع سابق ذكره ص110-

[3] - عبد الحميد مصطفى أبوغانم، الإدارة الإستراتيجية: بناء منظمات المستقبل، الدار الجامعية 1995م صـ 217-

* وليس المقصود بها البيئة المحلية فقط بل والدولية

[4] - عصام لطفي السيد، إدارة عمليات الدمج المصرفي، كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك المصرية – مرجع سابق ذكره صـ 111-

[5] - صلاح سيد عبد الحارث، القدرة التنافسية للبنوك المصرية في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، دراسة مقارنة، مرجع سابق ذكره صـ 30-

خدمة جديدة للسوق، والمجال الثالث للمنافسة بالوقت: يتمثل في معدل سرعة التحسين والتطوير للخدمات المقدمة.

- **تمييز الخدمة**:- وهذه الاستراتيجية تعني تمييز الخدمة بأية سمات خاصة بها سواء في شكل الخدمة أو الجودة أو العرض أو سهولة الاستخدام مثل بطاقات الدفع الإلكترونية، أو الدفع باعتبارها مناسبة أكثر من تلك التي قدمها القانون، وهكذا تتهيأ للخدمة قيمة، سواء كانت حقيقة متخيلة ، مقارنة بخدمة القانون

أو بالخدمات غير المميزة، وتساعد هذه القيمة على توليد دافع الاستخدام لدى العميل، وقد يتصرف التمييز إلى أكثر من تمييز الخدمة ليشمل تمييز البنك ذاته من البنوك المنافسة، سواء في سعر الخدمة أو الترويج أو الاتصالات بالعملاء أو في الواقع، وغير ذلك، كما يمكن أن يؤدي تمييز خدمة أو خدمات البنك من خدمات المنافسين إلى كسب سوق يصعب اختراقها من قبل المنافسين.

- **تحقيق أهداف النمو** ومن ثم تحسين القدرة التنافسية ولكي تصل البنوك إلى تحقيق هذه الأهداف لابد لها من الأتي:-

أ- المنافسة في تقديم أفضل الخدمات المصرفية:

لقد حدث تغير في الأسواق والخدمات المالية والمصرفية على مستوى العالم، و أصبحت الخدمات المصرفية التقليدية تؤديها مؤسسات وهيئات أخرى (و أقرب مثال ما تقدمه هيئة البريد من خدمات مصرفية)، لذا كان على القطاع المصرفي كي يحقق المنافسة أن يؤدي خدمات غير تقليدية تواكب الإيقاع السريع لحركة تحرير وفتح الأسواق، وثورة الاتصالات والمعلومات، ولكن كيف لهذه البنوك المصرفية الصغيرة أن تلبي احتياجات الأسواق من هذه الخدمات وليس في استطاعتنا تحمل تكاليف هذه الخدمات، لذا كان لزاماً زيادة حجم الوحدات المصرفية وتحقيق توازنات داخلية، وكذلك تعظيم رأس المال، وبالتالي إمكانية امتلاك التكنولوجيا الحديثة، والتي من خلالها يمكن توفير الخدمات الحديثة والسريعة والمتطورة التي تواكب إيقاع العصر الحديث.

ب- دعم الأساليب الرقابية على القطاعات المصرفية:-

لكي يتم تحقيق المنافسة ومن أجل الاستمرار في تحقيق التميز، لابد من جهاز رقابي جيد قائم على أسس علمية من أجل التأكد من تطبيق الأساليب المحاسبية وفق المعايير الدولية المتعارف عليها، خاصة قرارات منح التسهيلات الائتمانية من أجل ضمان حقوق المودعين، وعدم التلاعب بأموال البنك وفق أهواء مجموعة من ذوي النفوس الضعيفة، وهذا يضمن تحقيق إدارة فعالة قادرة على السير قدماً في اتجاه النمو، وتحقيق ربحية عالية مما يجعلها قادرة على تحقيق المنافسة[1].

جـ - المنافسة في رفع كفاءة أداء القطاع المصرفي:-

من الأمور الهامة التي يجب مراعاتها وتحق بصدد تحقيق المنافسة هي رفع كفاءة أداء القطاع المصرفي، عن طريق تحسين أداء الخدمات المصرفية التي لابد أن تتصف بالسرعة والتنوع والدقة، وذلك لا يتأتى إلا من خلال امتلاك المؤسسات المصرفية أيدي عاملة مدربة تدريباً جيداً ومستمراً ومتجدداً، على أداء الخدمات المصرفية بالسرعة الفائقة وبالجودة والدقة المتناهية، لذا كان على هذه المصارف امتلاك جهاز تدريب عالي الكفاءة، يقوم عليه مدربون متخصصون في أحدث ما وصل إليه العلم في مجال العمل المصرفي.

د- المنافسة في تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية:-

على المصارف لكي تحقق المنافسة في ظل الأسواق المفتوحة، ودخول المؤسسات الأجنبية حيز المنافسة أن تعمل على تخفيض تكاليف الخدمات المالية من أجل تحقيق التميز أو تحقيق ميزة نسبية من خلالها، يمكن جذب عملاء حاليين ومرتقبين ولكن لايتم التركيز على خفض التكلفة وحدها، ولكن لابد من اقترانها بدقه الأداء، ولكن من أين يتأتى تحقيق هذه الميزة في ظل ارتفاع تكاليف امتلاك وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا المصرفية على مستوى الجهاز المصرفى فى مصر أثرت التطورات التي مر بها الاقتصاد المصري على مسيرة القطاع المصرفي، برزت اعتبارات اقتضتها مرحلة التحرير الاقتصادي

[1] - د/ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره صـ 170-

رؤى معها أن من حق البنوك تحديد سعر الفائدة المدينة والدائنة، وظهرت الحاجة إلى زيادة الائتمان لتمويل الاستثمارات الخاصة، وأصبح على البنوك ارتياد مجالات لم تكن مهيئة لها من قبل، وذلك عندما اضطرت إلى ممارسة وظائف بنوك الاستثمار، ثم الدخول إلى عمليات التجزئة لتوسيع نطاق السوق، وكان لذلك كله أثار متفاوتة على هيكل الموارد والتوظيفات في البنوك وعلى نتائج أعمالها، فضلاً عن ظهور العديد من المشاكل نتيجة المنافسة الحادة التي قامت من أجل استقطاب فرص التمويل وتعظيم العائد، والرغبة في توظيف السيولة المتاحة، ومن أهم تلك المشاكل تعثر القروض التي فتحت لعدد من العملاء وانعكاساتها السلبية على البنوك والاقتصاد بوجه عام.

obeikandl.com

المطلب الثاني
أثر العولمة المصرفية على الجهاز المصرفي

تعد العولمة المصرفية بمثابة تيار متدفق مستمر، تتخذ بناء عليه الارتكازات والتوجهات والهوية المصرفية للبنك الذي يشق طريقة نحو العولمة وتحتاج العولمة إلى إدراك البنى الذاتية للبنك بحيث يجب أن تنمو بالشكل الذي يمكنها من تخطي الحدود ونشر شبكة فروعه ووحداته على مستوى العالم [1]، وهو أمر يتطلب العمل على مراحل تدريجية لاكتساب الآتي:

- زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادرًا على تمويل عملية العولمة بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية.
- تحقيق أمن المعلومات، أمن المنشآت، أمن الأفراد.
- تنويع وعصرنة قاعدة الخدمات والمنتجات بحيث عملت المصارف على تقديم خدمات مبتكرة في إطار صيرفة التجزئة مثل بطاقات الائتمان والصرف الآلي.
- تحقيق وفورات الحجم المصرفية والنطاق وخفض التكاليف ودخول ميادين عمل جديدة.
- تطوير أساليب الرقابة وتحسين طرق إعداد التقارير واعتماد المعايير الدولية المحاسبية.
- إعادة هيكلة الطرق وتقديم وتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية مع التركيز على تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت والدخول بقوة إلى ميدان التجارة الإلكترونية.
- إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير في البنوك لتحسين الأداء.

تشير الكثير من التغيرات الخاصة بالعولمة المصرفية أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، ونتحدث هنا عن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في نقطة أولي ثم نتناول البيئة المصرفية في إطار العولمة المالية في نقطة ثانية، وذلك على الوجه الأتي:

أولا: أثر العولمة على الجهاز المصرفي

1- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

نتيجة التغير في أعمال البنوك والتوسع في مساحتها ونطاق الأعمال المصرفية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي[2]، أخذت البنوك تتجه إلى خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك على ميزانيات البنوك، كما أنه انخفض النصيب النسبي للودائع إلى إجمالي خصوم البنوك. فقد اتضح من أحدث التقارير على أكبر البنوك أن المصدر الرئيسي لأرباحها لم يعد يتحقق من عملية الائتمان المصرفي بل من الأصول الأخرى، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاطها في الأنشطة الأخرى غير الاقراضية. ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال هيكلة صناعة الخدمات المصرفية قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول المؤسسات غير المصرفية مثل شركات التأمين كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية.

- التحول إلى البنوك الشاملة: في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وخاصة التجارية إلى التحول إلى البنوك الشاملة التي تتمثل في كيانات مصرفية تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط و في عدة مجالات متنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار.

---

[1] - د. محسن أحمد الخضري، العولمة – مقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، مصر، ص 221-223.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 51.

2 - **تنويع النشاط المصرفى والاتجاه إلى التعامل فى الأدوات المالية الجديدة**

فقد شمل تنويع النشاط المصرفى على مستوى مصادر التمويل اصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول, والاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفى, وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية, ثم الاتجاه نحو تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية, و التوسع فى عمليات توريق الديون والتعامل بالأوراق المالية إدارة المحافظ, والتوسع فى عمليات التمويل التأجيرى, وإنشاء صناديق الاستثمار, وممارسة نشاط التأمين, وإدارة استثمارات لصالح العملاء أو ما يعرف بممارسة نشاط أمناء الاستثمار. ومن ناحية أخرى اتجه تنويع النشاط المصرفى الى أقصى مداه فى ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات الماليةSecurities derivative.

ولا شك أن تزايد تأثير البنوك باتجاه تنويع الأنشطة المصرفية يغذيه موجة التحرير من القيود التى تتسم بها العولمة المالية حيث يعنى ذلك بصفة أساسية فتح مجالات للأنشطة المصرفية لم يكن مسموحًا بها من قبل, وخاصة أن موجة التحرير المصرفى صاحبها إعادة النظر فى النظم الاستراتيجية والرقابية على الجهاز المصرفى, حيث ظهرت نظم جديدة للإشراف والرقابة المصرفية على المستوى الدولى مثل مقررات لجنة بازل.

3 - **احتدام المنافسة فى السوق المصرفية**

فمع تزايد أثر العولمة المالية, وتوصل المجتمع الدولى إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 فى إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد فى السوق المصرفى وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.
- الاتجاه الثانى: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

ومن بين العديد من التحديات إزاء تحرير الخدمات المالية وآثاره السلبية هناك جملة من التحديات جديرة بالاهتمام, أولها أن المؤسسات المالية الأجنبية تتمتع بقدر أكبر من الكفاءة مما سيجعلها تهيمن على قطاع العمل المصرفى فى الدول النامية, غير أن ذلك قد لا يكون صحيحًا فى كل الحالات فقد تكون صحيحة فى حالة العمليات المصرفية الخاصة وبعض المنتجات الاستثمارية , فى حين أن تواجد مثل هذه المؤسسات المالية الأجنبية قد يدفع القطاعات المالية المحلية لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة حتى تصمد أمام المنافسة الأجنبية.

وإذا كانت المصارف المحلية تحتاج إلى المزيد من الوقت لتكيف أوضاعها مع التنافس الجديد على الساحة, فيمكن أن يكون التحرير المالى على مراحل أى على مدى زمنى أطول إضافة إلى أن استعداد الحكومات لتأمين الدعم للمؤسسات المالية الوطنية يعتبر عاملًا مهمًا فى مدى تحقيق أهداف تعزيز الكفاءة بواسطة الموارد المالية أكثر منه بواسطة فرض القيود على عملية التحرير المالى.

ويتعلق التحدى الثانى باحتمال أن يقتصر نشاط المصارف الأجنبية على خدمة الشرائح المربحة فى الأسواق المحلية, فعلى سبيل المثال عدم تقديم الخدمات المصرفية للمناطق خارج الخريطة الحضارية يمكن أن يكون له مردوده السئ على الاقتصاد.

أما التحدى الثالث فيتمثل فى التخوف من أن يؤدى تواجد عدد كبير من المصارف الأجنبية إلى تفاقم مشكلة تضخم القطاع المصرفى بما يزيد على الحاجة الفعلية من حيث عدد المصارف. إن هذا التحدى يمكن معالجته بوضع الاجراءات والترتيبات التى تعجل بخروج المصارف الفائضة عن الحاجة من السوق, إضافة إلى ذلك يمكن السماح بعمليات الدمج المنظمة وليس باتباع سياسة توفير الحماية للمصارف المحلية.

4- تزايد حدوث الأزمات المصرفية:

يمكن القول أن من أهم الأثار السلبية للعولمة المالية على الجهاز المصرفى هى حدوث الأزمات المصرفية فى عدد من دول العالم حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة 1980-1996 حدثت أزمات مصرفية فى ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى حيث تصاعدت الأزمات

المصرفية فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و شمال أوروبا, وفى دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية. وأهم تلك الأزمات أزمة المكسيك سنة 1996, ودول جنوب شرق آسيا 1997, والأرجنتين وروسيا 1999, بالإضافة إلى الأزمات الأخرى والتى كان تأثيرها محدود لا يتعدى حدود الدولة الواحدة كما هو الحال فى كثير من الدول النامية الأفريقية والعربية, كما هو الحال بالنسبة للجزائر من خلال أزمة البنوك الخاصة (بنك الخليفة, و البنك الصناعى والتجارى) التى حدثت عام 2003.

وقد أثبتت إحدى الدراسات المنجزة عام 1997 والتى أجريت على 65 دولة خلال الفترة 1980 – 1994 أن هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة والتحرير المصرفى, وأزمة الجهاز المصرفى , التى حدثت فى هذه الدول, وقد أوضحت الأزمة التى اندلعت فى دول جنوب شرق آسيا فى صيف عام1997 كيف تؤثر العولمة المالية, والانفتاح المصرفى دون ضوابط إلى اندلاع أزمة الجهاز المصرفى.

ولذلك طرحت تلك الأزمات بقوة ضرورة الالتزام بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية, وضرورة التحوط لكل هذه الازمات وأهمية وضع نظام الانذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التى تحذر من الأزمة قبل حدوثها.

5- تنامى ظاهرة الاندماج المصرفى:

لعل من أهم أثار العولمة على البنوك هو تنامى ظاهرة وموجة الاندماج المصرفى سواء بين البنوك الصغيرة والكبيرة, أو بين البنوك الكبيرة وبعضها البعض لتكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة, والاستفادة من وفورات الحجم التى تحققها عمليات الاندماج, وانتشرت ظاهرة الاندماجات المصرفية عبر العالم بل وأصبحت إحدى الاستراتيجيات التى تعتمدها الدول لتقوية قاعدة رأس مال البنوك والصمود أمام المنافسة فى ظل التطورات المصرفية العالمية المشار إليها سلفًا.

6-إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم فى السياسة النقدية:

كان من الأثار البارزة والهامة للعولمة على الأجهزة المصرفية هو إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم فى السياسة النقدية وإدارتها بكل سيادة, ذلك أن التحرير المصرفى وترابط الاقتصاديات ببعضها البعض يصبح معه من الصعوبة بمكان التحكم فى السياسة النقدية بشكل صارم ومستقل حيث أن تيارات العولمة المالية تؤثر بشكل مباشر على السياسات المالية والنقدية للدول.

7- ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل:

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء أن كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزامًا على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل منذ أن أقرته لجنة بازل 1988 وأصبح لزامًا على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي.

8- خصخصة البنوك:

تعتبر خصخصة البنوك أحد نتائج العولمة ولقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك في الدول النامية بعد زوال الملكية العامة للبنوك في ظل توجه هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحولات الآلية للسوق.

9- تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك*:

مع تزايد العولمة المصرفية والتحرير المالي زادت عملية غسيل الأموال القذرة، وأهم هذه الأنشطة تجارة المخدرات، الأسلحة، الاتجاه نحو السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية والعمولات والرشاوى، والاختلاسات والأموال الناجمة على الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة.

---

* هناك الكثير من التعاريف التى تحاول فهم هذه الظاهرة منها:
"-يقصد بغسيل الأموال كل معاملة مصرفية هدفها إخفاء أو تغيير هوية أو منبع أواصل الأموال المحصل عليها بأساليب التعتيم حتى تظهر و كأنها من مصادر مشروعة."
"-غسيل الأموال هي كل الإجراءات المتبعة لتغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة حتى تظهر وكأنها نشأت من مصدر مشروع و قانوني"

وتعتبر ظاهرة تبييض الأموال من مظاهر الجريمة المنظمة التي تتضمن على العموم الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية والمالية، وقد تفاقمت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة تبعًا للعولمة المالية وقد أصبحت خطرا يهدد أمن واستقرار الجهاز المصرفي كغيرها من المخاطر التي تفاقمت إثر ما أصبح يعرف بالتحرير المالي*.

*** <u>ويجدر الإشارة إلى إن جريمة غسيل الأموال ترتب عنها أثار</u> يجب الإشارة إليها:**

- ضرب و زعزعة الاقتصاد الوطني والدولي وخاصة ما يعرف بالاقتصاد الرسمي من طرف الاقتصاد الموازي.
- تذبذبات وهزات في الأسواق المالية وخاصة الناشئة منها مع انعكاس ذلك على أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية وبعدها انهيار النظام المالي.
- الثراء الفاحش دون زيادة الموارد الإنتاجية أو الفعالية في خلق القيمة المضافة

علاقة تبييض الأموال بتسيير البنوك: تؤثر نوعية الإدارة البنكية على نتائج أعماله ويكون هنا التأثير ناجمًا عن مدى ارتباط الإدارة البنكية بالإدارة العلمية وخاصة منهج فعالية الإدارة بالأهداف في البنوك من حيث مبادئها ومقوماتها بحيث أن هذا الارتباط هو الذي يوضح مدى الارتجالية والعشوائية والرداءة أو الجودة والفعالية، ومن هذا المنطلق فقد نجد أن هناك تزايد في تبييض الأموال دون أن يفطن له المسير المصرفي، خاصة إذا لم يكن مدعمًا بتكوين بنكي مقبول لأن إدارة البنوك تعني تخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة وأن غياب هذه العناصر يزيد في تزييف الحقائق واستنباط الأكاذيب وهدر الكفاءات وإدمان وظهور البطانات السيئة والعصب المخربة التي لا تعترف إلا بالماديات على حساب الإبداع في العمل والثقة التي وضعها فيهم جمهور المتعاملين مع البنك وتبعًا لهذا تحدث انعكاسات تبرز عبر سوء الإدارة البنكية ومن أهم أشكال التسبب واللامبالاة نذكر ما يلي:

- سوء الإدارة الفنية الائتمانية: حيث توضع سياسات بنكية سيئة بعيدة عن معايير مضبوطة ودقيقة داخلية لتسيير عمليات منح القروض وإدارة محافظ القروض البنكية مع غياب الدراسات المتعلقة بالائتمان ومن عناصر سوء التسيير البنكي نشير إلى عدم وجود نظام عمل ثابت ومستقر.

- سيطرة اليأس والإحباط الإداري وإفشاء الأسرار البنكية: إن الرشوة هي السلاح الفعال الذي يستخدمه أصحاب الأموال المراد غسيلها وتبييضها.

ثانياً : البيئة المصرفية في إطار العولمة المالية[1]

حدث تغيير كبير في البيئة المصرفية وذلك نظرًا للتحولات والتطورات المتلاحقة والتي شهدتها الساحة المالية والمصرفية نتيجة العولمة المالية، حيث تطور نشاط البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي والذي انعكس على زيادة المخاطر المصرفية

1- تغير البيئة المصرفية

ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، إذ كانت الصناعة المصرفية تخضع للتنظيم القانوني الشديد والعمليات المصرفية التجارية تقوم على أساسها بتجميع الموارد

---

* و لتبييض الأموال أسباب و دوافع عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

- انتشار التهرب الضريبي و تفشي ظاهرة الديون المتعثرة التي تخفي في طياتها ما يعرف بالقروض المتعثرة وهي المرآة العاكسة للفساد والرشوة وسرقة الأموال العمومية.
- الفساد السياسي و الإداري و ما ينجم عنها من لا استقرار في التوازنات الاقتصادية الكبرى.

القواعد الاحترازية الخفيةمن خلال البحث عن الأمن واكتساب الشرعية والأمان خشية المصادرة أو التجميد للأموال المراد تبييضها.

- التسابق بين البنوك لجذب المزيد من الأموال واكتساب العملاء وزيادة معدلات الأرباح من خلال قروض أسعار الفائدة الدائنة وكذلك الصرف الأجنبى وكل ما يرتبط بالعولمة والمنافسة غير الشريفة بين البنوك.
- الثغرات الواردة فى تشريعات العمل والنقد والصرف والاستيراد والتصدير فى ظل التحرير المالى.

[1] . www.philadelphia.edu.jo/.../Some%20solutions%20to%20the%20probl

تاريخ الإطلاع 2014/4/15

ومنح الائتمان وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة واهتمت الهيئات التنظيمية بسلامة الصناعة المصرفية والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها. كانت فترة الثمانينات و بداية التسعينات الفترة التي حملت معها موجات التغير في الصناعة المصرفية، التي ارتبطت الفترة باتباع سياسات اقتصادية أكثر تحررًا بهدف تحجيم عملية التدخل الحكومي وتقليص دور الدولة خاصة في المجال الاقتصادي حيث أدت عالمية الأسواق التقدم في نظم الاتصالات وزيادة الاعتماد بين الأسواق العالمية إلى زيادة الضغط على الدول لتحرير النظام المصرفي بطرق متعددة وبالضرورة بدأت المؤسسات البنكية في تنمية أدوات جديدة تتعامل بكفاءة أكثر مع الاتجاهات العالمية أفرز التغير في البيئة المصرفية اشتداد حدة المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال.

2-المخاطر المصرفية*: المخاطرة التي تواجه البنوك عادة: و هي المخاطر التي تتعرض لها البنوك في طبيعة نشاطها و التي تسبب خسائر مالية و خاصة مخاطر الائتمان و يمكن تصنيفها إلى: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق و مخاطر التشغيل. ويرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

3- التحرير المصرفي وتفاقم الأزمات المالية

تقوم سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية وبالتالي إعطاء لقوى السوق الحرية في العمل، ومن جهة أخرى يعرف التحرير المصرفي من خلال:

- تحرير القطاع المالي المحلي: يشمل تحرير ثلاث متغيرات تتمثل في **تحرير سعر الفائدة** عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في وضع سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال والطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملاءة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ويمكن لهذا أن يحدث إذا لم تثبت الأسعار عند حد معين. **وتحرير الائتمان** (القروض) وهذا بالحد أولا من الرقابة في توجيه الائتمان إلى القطاعات ذات الأولوية و كذا من وضع سقوف عليا للقروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى. وأخيراً **إلغاء الاحتياطات الإجبارية** بالنسبة للبنوك وتحرير المنافسة البنكية بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء وعمل البنوك المحلية والأجنبية وكذلك القيود المرتبطة باختصاص البنوك والمؤسسات المالية.

- تحرير الأسواق المالية: يتم بواسطة إزالة وإلغاء كافة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توظيف رأس المال وأقساط الاحتياطات والأرباح والفوائد.

- تحرير رأس المال: يتضمن إلغاء الحواجز والعقبات والعراقيل التي تمنع البنوك والمنشآت المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق

---

* - تعرف المخاطرة على أنها احتمال وقوع خسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير متطورة في الأجل الطويل أو القصير والخطر يمثل عمل مؤسسات التأمين لا القرض كما تختلف وضعية المخاطرة عن عدم التأكد. فالمخاطرة تعني تعرض عون اقتصادي إلى مصادفة ذات أثر سلبي بحيث تكون هذه المصافة قابلة التقدير بواسطة احتمالات محددة من طرفه، بينما حالة عدم التأكد تعني أن العون لا يدخل أي احتمال في تقديريه.

على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي وتحرير تدفقات رؤوس الأموال.

***علاقة التحرير المصرفي بالأزمات المصرفية** : بينت دراسات تجريبية أقيمت على عينة من الدول أصابتها الأزمات المصرفية أنها تنشأ في الغالب بفعل تطبيق سياسة التحرير المصرفي ومن بين هذه الدراسات نذكر دراسة تجريبية قام بها (Kaminsky, Reinhart) تحت عنوان:

" The twin crises : the causes of banking and balances of payment problems "

قدمت في شكل ورقة عمل لصندوق النقد الدولي على 20 دولة من آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط من فترة الستينات إلى التسعينات النتائج التالية:

- ندرة الأزمات المصرفية والمالية خلال الستينات وهذا بسبب الرقابة الشديدة المفروضة على الجهاز المصرفي.

- إثر ظهور موجات التحرير المالي في العالم تصاعدت بشدة الأزمات المصرفية ومعظمها كانت ناجمة عن التحرير المالي.

4- المخاطر المصرفية في إطار بيئة العمل الحديثة

إن التغير الذي حصل في بيئة العمل المصرفية نتيجة العولمة المالية أدى إلى اختفاء العوائق والحواجز القديمة التي حدت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات حيث كان ذلك تغييرًا جذريًا وكليًا في الصناعة المصرفية وظهور مخاطر جديدة في هذه البيئة الحديثة ومن أهم التطورات في العقدين الماضيين هي الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإلكترونية العمليات خارج الميزانية ظهور أدوات مادية جديدة من المشتقات المالية حيث تنطوي كل تعامل فيها على مخاطر مرتفعة مقارنة بمزاياها.

- الصيرفة الالكترونية وتطورها:

يقصد بالصيرفة الالكترونية إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديد (الإنترنت) سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف في ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفة بواسطة الإنترنت من أي مكان وهذا يعني تجاوز بعد المكان والزمان ومن هنا نستطيع أن نقول أن عالم الوساطة المالية عرف تحولًا نوعيًا غير من أبعاد وأهداف إستراتيجيات المصارف في السنوات القليلة الأخيرة وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية.

- لقد ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني مع بداية الثمانينات حيث برز مفهوم Monétique وتعني مجموع الوسائل المعلوماتية والإلكترونية المستخدمة في التحويلات المصرفية بطريقة آلية ولقد ظهر أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية ليتلاحق بروز مصاريف من نفس النمط وبصورة متسارعة في مناطق أخرى من العالم خاصة وأن تسييرالعميل الافتراضي أقل تكلفة من تسيير العميل التقليدي.

- العمليات خارج الميزانية:

تمثل العمليات خارج الميزانية مجموعة من الحسابات ملحقة بالميزانية باعتبارها لا تقيد في هذه الأخيرة غير الديون المثبتة والذمم.

مفهوم وأنواع العمليات خارج الميزانية: يجمع خارج الميزانية كل العمليات التي تحقيقها مؤجل بالمستقبل وبذلك تمثل الخصوم المحتملة فهي محتملة لأنها مرتبطة بالتزام أو تحقيق شرط غير مؤثر خارج إدارة البنك و بالتالي هي عمليات تنطوي على خطر كبير وتضم عدة أنواع نذكر منها:

-الخصوم المحتملة: وهي تعهدات بالتوقيع المعطاة من البنك لصالح عملائه في شكل كفالات عقارية أو جمركية أو ضريبية، سندات مكفولة واعتمادات مستندية. وهي ترتبط بالضمانات المقدمة من البنوك والتي تتعهد فيها بتحمل التزامات الغير، هذه الضمانات هي ضمانات احتياطي وضمان كفالة كأن تتعهد البنوك بتسديد عند تاريخ استحقاق الكمبيالة عن طريق القبول والتظهير إذا لم يف العميل بذلك، وأيضا

نجد من الخصوم المحتملة الاعتماد المستندي وهو نوع من القروض البنكية مهيئة للتجارة الخارجية حيث أن البنك الذي يفتح الاعتماد ويلتزم لحساب زبونه – المستورد – بالدفع للمصدر الأجنبي مقابل استلام وثائق تبين أن البضاعة قد أرسلت و تدل على تمويل ملكيتها.

-الالتزامات بحد ذاتها: نجد فتح قروض مؤكدة وهي وعد البنك لمنح قروض لعميله بشروط معينة، ويضم القرض إلى ميزانية البنك عندما يريد استعماله كذلك نجد سهولة إصدار السندات وهي تقنيات جديدة ترافق إصدار السندات قصيرة الأجل للعميل مثل شهادات الإيداع ويلتزم البنك بشراء هذه السندات إذا لم يوجد من يشريها أو يقوم بفتح قرض للعميل.

-العمليات المتعلقة بتغير نسب الفائدة وسعر الصرف: وهي تلك العمليات التي يقوم بها المتعاملون على أساس توقعات تغيير الفائدة وسعر الصرف لمؤشرات البورصة وهي نوعان من العمليات عملية المضاربة وعمليات التغطية.

*** مخاطر العمليات خارج الميزانية**

تعتبر غاية العمليات المصرفية خارج الميزانية كأي عملية مصرفية أخرى هي تحقيق مردودية كبيرة وباعتبار أن عمليات الاستثمار مرتبطة بالمستقبل فهي تنتج عنها مخاطر، إذ أن الحصول على نتائج تفوق أو تقل عن ما كان متوقعا وهذا التباين يرجع إلى عدة عوامل منها التغيرات في مستويات الأسعار مما يؤثر على تقدير التكاليف والإيرادات، وضعية المؤسسة اتجاه المنافسة وظهور قوانين جديدة وتطور التكنولوجيات...

وعموما تتعرض البنوك في إطار العمليات خارج الميزانية إلى المخاطر التالية :

- خطر السيولة: عدم مقدرة على تحقيق مستحقاتها بالنسبة للبنك وهو خطر اللجوء إلى إعادة التمويل.
- خطر القرض: هو خطر ناتج عن التزام البنك بتمويل عميل يصبح بعد ذلك غير قادر على التسديد.
- خطر سعر الفائدة والصرف: ينجم عن التغيرات الحادة في أسعار الصرف والفائدة في المستقبل.

openkandil.com

المبحث الرابع
الملاءة المصرفية المحددة في اتفاقية بازل كأساس للمنافسة

تعتمد سلامة الاقتصادات الوطنية، وفعالية السياسات النقدية على مدى سلامة القطاع المالي بصفة عامة، وعلى مدى سلامة الجهاز المصرفي بصفة خاصة. ومن هنا تأتى أهمية الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي، وذلك من أجل المحافظة على متانة، وسلامة هذا الجهاز بغرض خدمة الاقتصاد الوطني بكل دولة.

ونتيجة لتطور أعمال البنوك، وتعدد وتشعب الأنشطة التى تقوم بها – بالإضافة إلى أنها أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد- مما يستلزم تطبيق أسلوب الرقابة عليها بحيث يتم التركيز على المخاطر ذات التأثير الكبير والخطير على أوضاع البنوك.

لذلك تزايد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بتحسين وتعزيز الرقابة على البنوك، وخاصة مع الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة، وما يرتبط بها من تكامل بين الأسواق المالية، وحرية تحرك رؤوس الأموال و الاستثمارات عبر الحدود بحيث أصبح تحسين وتعزيز الرقابة على البنوك يتصدر اهتمامات الدول والمؤسسات المالية الدولية، وخاصة بعد تتابع الأزمات المصرفية التى شهدتها العديد من الدول خلال عقدى الثمانينات و التسعينات –وحتى أزمة الرهون العقارية 2008 وما تلاها من أزمات الديون السيادية ببعض دول اوروبا الغربية (أسبانيا، البرتغال،....) .

وقد لفتت هذه الأزمات الأنظار إلى أن تأثير أى مشكلة تواجه أى نظام مالى أو مصرفى فى بلد ما لم يعد مقصوراً على حدودها القطرية، بل أصبح يمتد إلى أبعد من ذلك ويصل إلى أسواق العالم الخارجية.

إزاء ذلك لم تقف المؤسسات الاقتصادية المالية والدولية (صندوق النقد الدولى، البنك الدولى، بنك التسويات الدولية) و الدول العشر الكبرى (G – 10) مكتوفة الأيدى حيال تلك الأزمات بل كثفت جهودها لمحاولة تقوية ودعم القطاعات المالية والمصرفية على المستوى الدولى لتجنيب هذه القطاعات الأزمات المالية والمصرفية أو تخفيف آثارها فى حالة حدوثها وسوف نتناول هذا المبحث فى عدد أربعة مطالب على النحو التالى:-

المطلب الأول: الحد الأدنى لكفاية رأس المال.
المطلب الثانى: مخاطر العمل المصرفى وأساليب قياسها.
المطلب الثالث: أهداف لجنة بازل.

المطلب الأول
الحد الأدنى لكفاية رأس المال

تواجه الصناعة المصرفية تحديات هامة ناتجة عن زيادة حدة المنافسة من الداخل والخارج، خاصةً مع دخول معظم الدول النامية فى اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات وما ترتب على ذلك من ضرورة الإيفاء بمتطلبات بازل 2 والعمل على تقوية وتدعيم المراكز المالية للبنوك التى تسعى إلى زيادة رؤوس أموالها[1] مما يعطى المصارف قدرة أكبر على الإقراض ومنح الائتمان لعملائها فى ظل التطورات التى يمر بها الاقتصاد العالمى وخاصة القطاع المالى والمصرفى.

لذا اكتسب موضوع كفاية رؤوس أموال البنوك[2] أهمية كبرى خاصة في ضوء التطورات المالية والمصرفية المتلاحقة على المستوى العالمي، وفي ظل انفتاح الأسواق بصورة غير مسبوقة من قبل، وبخاصة فى الدول الصناعيه التي عملت على توحيد أنظمة الرقابة بها ووضع الحدود الدنيا لرؤوس أموال بنوكها، ووضع حد أدنى من القواعد التي تسمح بالمنافسة.

وقد اقترنت تلك التطورات برغبة الدول الصناعية في تلافي إنتقال مخاطر العمل المصرفي، سواء كان من بعضها البعض، أو من الدول الأخرى بعد تصاعد المخاطر الناجمة عن العمليات الائتمانية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية لبعض الدول المقترضة، مما أثر بشكل سلبي على عمليات الإقراض المصرفي على الصعيد الدولي، وزعزعة الاستقرار في النظام المصرفي العالمي ذاته، ومن هذا المنطلق قامت لجنة بازل في عام1988م[3]، بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال تم من خلال وضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال من ناحية، والأصول، والالتزامات العرضية الخطرة مرجح بأوزان تبلغ8% على الأقل من ناحية أخرى، على أن تلتزم البنوك آنذاك بالوصول إلى هذا الحد بنهاية عام 1992م.[4]

---

[1] - يفرض العمل المصرفى الحديث والتطورات الجديدة على الساحة المصرفية اتجاه البنوك إلى زيادة رؤوس أموالها من خلال رسملة حزء من الأرباح والاحتياطيات المتوافرة لديها لتدعيم المراكز المالية لهذه المصارف ومواكبة زيادة الطلب على الأعمال المصرفية المتنوعة وتحسين قدراتها فى تنمية الموجودات، فضلاً عن تعزيز مراكزها التنافسية أمام المصارف العالمية هذا من جانب ومن جانب آخر فإن زيادة رأس مال المصارف سيعطيها قدرة أكبر على الإقراض ومنح الائتمان لعملائها خاصة فى ظل ما يمر به الاقتصاد العالمى من تطورات. انظر سجى فتحى محمد الطائى، الرسملة المصرفية ودورها فى تعزيز القدرة التنافسية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 19، 2010، ص83.

[2] - يعرف رأس المال بأنه مجموع كل من الأسهم المدفوعة، والأرباح غير الموزعة، واحتياطيات المصرف ويطلق عليه بحق الملكية، ويضاف إلي المخصصات التى يمنحها المصرف لمواجهة خسائر غير متوقعة فى أنشطته الخاص بالإقراض والاستثمارات، انظر عبد العزيز محمد أحمد المخلفى، تحليل كفاية رأس المال المصرفى وفق المعايير الدولية (دراسة تطبيقية فى عينة من المصارف اليمنية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
وأضاف يعد رأس المال أحد أهم العناصر التى يرتكز عليها العمل المصرفى، إذ يمثل خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين، وتأمينها تجاه أية خسائر قد تتعرض لها المصارف، كما يمثل عنصراً هاماً لزيادة ثقة المودعين بالمصرف، ويعزز قدرة البقاء والاستمرار والمنافسة، ولهذا تسعى المصارف بشكل مستمر لزيادة رأس المال بطرق متعددة، بهدف دعم رأس المال وزيادته ليكون كافياً لتغطية أى مخاطر يتعرض لها المصرف خاصة المخاطر الائتمانية، ولمواجهة المنافسة الشديدة فى السوق المصرفى والوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقاً لمعايير لجنة بازل 2 التى تهدف إلى دعم رأس المال.
كما عرف رأس المال بأنه صافى موجودات المصرف أى الفرق بين قيمة الموجودات وقيمة المطلوبات. انظر سرمد كوكب الجميل، إدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل 2006، ص 103.
وتختلف وظيفة رأس المال فى المصرف عن وظيفته فى منشآت الأعمال الآخرى ،إذ يمثل رأس المال حاجزاً وقائياً لحماية أموال المودعين ضد أية مخاطر يتعرض لها المصرف إضافة إلى تمويل شراء الموجودات الثابتة الضرورية لأداء أنشطته. أما دوره فى منشآت الأعمال الآخرى وخاصة الصناعية فإنه يشارك فى تمويل العمليات الإنتاجية لشراء الموجودات الثابتة والسبب فى هذا الاختلاف يكمن فى أن المصارف تتعامل بأموال الغير (الودائع) وليس برأسمالها الممتلك على عكس منشآت الأعمال الأخرى التى يأخذ رأس مالها وزناً كبيراً فى تمويل موجوداتها.

[3] - تأسست لجنة بازل من مجموعة من الدول الصناعية العشر (G10) وتتكون من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحده، الولايات المتحدة الأمريكية، لكسمبورج في نهاية 1974م تحت إشراف بنك التسويات الدولية.

[4] - تتكون عناصر رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل من شريحتين الأولى (رأس المال الأساسي) ويتكون من رأس المال المدفوع بالكامل للأسهم العادية و الاحتياطات المعلقة، على ألا يقل رأس المال الأساسي عن 4% على حين تكون =

وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت للاتفاقية نظراً لانحيازها الواضح لصالح الدول الصناعية، على حساب باقي الدول " نظراً لأن عملية الإقراض التي تتم لصالح دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، أو بنوك تعمل داخلها تكون مخاطرها 0% على حين أن باقي الدول الأخرى بوجة عام تكون مخاطرها100 % أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك في مجالات المعاملات الدولية يرتبط بدرجة كبيرة بمدى استيفائها لحدود معيار كفاءة رأس المال . كذلك قام صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى بتنفيذ برنامج تقييم القطاع المالى Financial Sector Assessment Program (FSAP) والذى يهدف إلى تقييم وتحديد نقاط القوة والضعف فى القطاع المالى والمصرفى من خلال مجموعتين من المؤشرات هما مؤشرات الاقتصاد الكلى (مثل عجزالموازنة، ومعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى، واتجاهات مكونات ميزان المدفوعات) ومؤشرات القطاع المالى والمصرفي[5] . ففى قطاع البنوك يتم تقييم أداء البنوك وتحديد نقاط القوة والضعف باستخدام مؤشرات تحليل سلامة المؤسسات المصرفية الستة والمتعارف على تسميتها بإطار كاملز CAMELS والذى يتناول ستة جوانب هامة فى الجهاز المصرفى وهى:- رأس المال Capital (C)، الأصول Assets (A)، والإدارة Management (M)، والعوائد Earnings (E)، والسيولة Liquidity (L)، والحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to market Risk (S).

وفى إطار تقوية ودعم القطاع المالى والمصرفى، تم إنشاء منتدى الاستقرار المالى Financial Stability Forum الذى يهدف إلى تحقيق الاستقرار المالى والمصرفى على المستوى العالمى.

وقد برز مشروع اتفاق بازل 2 كأحد أهم المجهودات في مجال تقوية ودعم القطاع المصرفي [(1)] (سواء أكانوا حكومات أو بنوك)، مع وجود معاملة متميزة للدول أعضاء منظمة التنمية والتعاون الإقتصادى (OECD) بالإضافة إلى السعودية، باعتبارها دول خالية من المخاطر، ويتم معاملة حكومات الدول الأخرى – معظمها دول نامية- وبنوكها معاملة نمطية غير متميزة. ولم يقتصر الأمر على التمييز بين أعضاء المنظمة والدولة الأخرى، بل تم تحديد فكرة المخاطر المستخدمة على أساس تنظيمى بمقتضى الاتفاق دون النظر إلى طبيعة المخاطر كما تظهرها أوضاع السوق. كذلك فإن معيار " بازل 1 " لايعالج المخاطر التشغيلية ولايشجع على مبدأ التنويع فى المحفظة (والذى عادة ما يؤدى إلى تقليل المخاطر).

فقد أصدرت لجنة بازل مقترحاتها الجديدة التى تتضمن صياغة إطار جديد لمتطلبات كفاية رأس المال، لعلاج مايشوب الإطار القديم والخاص بعام 1988 من قصور، والعمل على تعزيز أمن وسلامة النظام المصرفى العالمى.

الإطار الجديد لكفاية رأس المال (بازل 2)

ويرجع إصدار اللجنة للإطار الجديد لكفاية رأس المال، إلى ما شهده القطاع المالى على مستوى العالم من تطورات عديدة، تمثلت فى التقدم التكنولوجى الهائل فى الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة (مثل التوريق والمشتقات المالية) وظهور مجالات نشاط جديدة لاستخدام أصول البنك ولم تحدد كافة مخاطرها، بالإضافة إلى انفتاح الأسواق على بعضها بصورة متزايدة وغيرها من العوامل التى أدت إلى تزايد المخاطر المصرفية، بحيث أصبح الإطار القديم عاجزاً عن ملاحقتها. يضاف إلى ذلك أن ما تضمنته مقررات لجنة بازل لعام 1988 من تعريف للمخاطر إنطوى على تبسيط شديد

=الثانية من (رأس المال المساند) والذي يتكون من الاحتياطات غير المعلقة واحتياطات إعادة التقييم والمخصصات العامة والأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين و الديون المساندة.

[1] - فعلى سبيل المثال لا يفرق معيار كفاية رأس المال (وفقاً لبازل 1) بين نوعية المقترضين الذى يتصف بتصنيف (AAA) يتطلب نسبة كفاية رأس مال مساوية للمقترض المصنف BB ، بغض النظر عن الفرق فى احتمالية عدم الدفع بين هذين المقترضين . و بالتالى فإن البنوك لا تفضل تقديم القروض إلى العملاء الذين يتصفون بانخفاض درجة المخاطر وذلك لانخفاض العائد على قروضهم . كذلك فإن مثل هذا الأمر قد يدفع البنوك إلى المراجحة بين الديون بحيث يتم توريق الديون الممتازة بالديون ذات الخطورالعالية فى محفظة البنك بمعنى أن نسبة رأس المال (وفقاً لبازل 1) تسهم بطريقة غير مباشرة فى التوجه نحو الإقراض إلى العملاء غير الجديرين ، أو الذين يتصفون بارتفاع درجة المخاطر من أجل تحقيق عائد أكبر . وهذا من منطلق أنه كلما زادت درجة المخاطر كلما زادت قيمة العائد على القروض.

للمخاطر الفعلية المتعلقة بالأصول المصرفية، حيث لم يغط المخاطر الأخرى مثل مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة.

على الرغم من أن مثل هذه المخاطر أصبحت تؤثر تأثيراً سلبياً عميقاً على أداء البنوك فى الوقت الحالى، بل إن هذه المخاطر قد لعبت دوراً أساسياً فى أزمات البنوك التى ألمت ببعض الدول خلال التسعينات[1]. كما اعتمد معيار كفاية رأس المال(وفقاً لبازل 1) على مقياس واحد للمخاطر بتحديد أوزان لهذه المخاطر، وبالتالى لنسبة رأس المال المطلوب، على أساس التفرقة بين أنواع المقترضين[2] . ومن ثم نظراً لهذه الأوجه للقصور، تم النظر إلى مقررات بازل الخاصة بعام 1988

على أساس أنها لم تعد متمشية مع التطورات المتعاقبة التى شهدتها الصناعة المصرفية مؤخرًا. وبناءً على ذلك جاء إقتراح لجنة بازل فى يونيو 1999 بتعديل معايير كفاية رأس المال السارية منذ عام 1988 بغية تدعيم الملاءة المالية للجهاز المصرفى على مستوى العالم، وإيجاد المناخ المناسب للأئتمان لضمان تفعيل دور الرقابة على مخاطرة.

وقد صمم الإطار الجديد – الذى إقترحته لجنة بازل – للتعامل مع التعقيدات والمتغيرات الجديدة المشار إليها ولتحسين جودة متطلبات رأس المال بحيث تعكس الوزن الحقيقى للمخاطر الجديدة التى تتعرض لها البنوك.

وقد أكدت لجنة بازل على أن المقترح الجديد يعد موجهًا فى المقام الأول إلى البنوك دولية النشاط غير أن الأسس المتعلقة به يجب أن تكون قابلة للتطبيق على كافة البنوك. ويقدم الإطار الجديد تحليلاً لأساليب أكثر تقدماً لقياس الأنواع المختلفة للمخاطر بغية تحديد مستويات رأس المال التى تتمشى معها، وهذا يجعل رأس المال مرتبطاً أكثر بدرجة المخاطر وهو مايترتب عليه فى النهاية جعل النظام المصرفى أكثر أماناً وسلامة.

[1] - مثل أزمة المكسيك عام 1994 وأوائل عام 1995 والأزمة المالية فى دول جنوب شرق آسيا فى النصف الثانى من عام 1997، وعام 1998، والتى كان لها انعكاسات هامة على العمل المصرفى. مثل أزمة المكسيك عام 1994 وأوائل عام 1995 والأزمة المالية فى دول جنوب شرق آسيا فى النصف الثانى من عام 1997، وعام 1998، والتى كان لها انعكاسات هامة على العمل المصرفى.

[2] - مصر المعاصرة، ابريل، العدد 482، القاهرة، صـ 5 – 6 .

obeikandl.com

المطلب الثانى
مخاطر العمل المصرفى وأساليب قياسها

يرتكز الإطار الجديد على ثلاثة دعائم أساسية ترى اللجنة أنها تسهم مجتمعه فى تحقيق الأمان والسلامة للنظام المالى وتتمثل هذه الدعائم فيما يلى:-

- حد أدنى لمتطلبات رأس المال كما سبق وأن تناولناه.
- الرقابة المستمرة على هذه المتطلبات.
- تحقيق الانضباط فى السوق.

الدعامة الأولى:- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال Minmum Capital Requirements

حاولت لجنة بازل"2 " مراجعة بنود إطار 1988 بازل "1 " والعمل على توسيع نطاق تطبيقه حتى يصبح أكثر شمولاً وحساسية للمخاطر التى تتعرض لها البنوك.

ومن هذا المنطلق صنفت لجنة بازل هذه المخاطر إلى ثلاث مجموعات : المخاطر الائتمانية Credit Risk، مخاطر السوق Market Risk، المخاطر الأخرى التى تواجهها البنوك. واقترحت اللجنة فى إطارها الجديد نظاماً أكثر تطوراً لمواجهة تلك المخاطر، بحيث تؤخذ جميعها فى الاعتبارعند احتساب متطلبات رأس المال. وبناءً على ذلك نجد أن الدعامة الاولى فى اتفاق بازل 2 تختلف عنها فى اتفاق بازل1 فى عدة أبعاد بينما تتشابه فى أبعاد أخرى.

يتشابه اتفاق بازل 1 مع اتفاق بازل 2 فى أساليب قياس مخاطر السوق حيث أشارت الوثيقة الرئيسية لاتفاق بازل 2 إلى أن مخاطر السوق الواردة فى بازل 1 سيتم تطبيقها فى اتفاق بازل 2 بدون أية تغييرات.

أما فيما يتعلق بأوجه الاختلاف بين الاتفاقين فتتمثل فى تعريف أوزان مخاطر الأصول، أى الطرق المستخدمة فى قياس المخاطر التى تواجه البنك ذلك أن ما قدمه اتفاق بازل 2 من أساليب جديدة فى هذا المجال ستؤدى إلى تطوير عملية تقييم المخاطر التى تتعرض لها البنوك، وهذا سيجعل معدل كفاية رأس المال أكثر واقعية واتساع مع حجم المخاطر.

كذلك يختلف اتفاق بازل 2 عن بازل 1 فيما يتعلق بأنواع المخاطر التى يغطيها كل منهما، فعلى حين يغطى اتفاق بازل 1 نوعين من المخاطر هما مخاطرالائتمان والتشغيل ، فبالنسبة لأوجه الاتفاق نجد أنها تتمثل فى أن نسبة ملاءة رأس المال بقيت كما هى بدون تغيير فى اتفاق بازل 2 حيث أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال مازال 8 % هذا بالإضافة إلى أن مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال، وهو رأس المال القانونى أو الرقابى فى اتفاق بازل 1 هى نفس المكونات فى إتفاق بازل 2 ومخاطر السوق فإن اتفاق بازل 2 قد أضاف إلى هذين النوعين نوع ثالث من المخاطر وهى تلك الخاصة بالتشغيل Operational Risk.

وبناءً على ذلك فإن اختلاف طرق قياس مخاطر الائتمان فى بازل 2 عنها فى بازل 1 بالإضافة إلى الأخذ فى الاعتبار لمخاطر التشغيل سوف يترتب عليه تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال والذى يشتمل على الأصول والالتزامات العرضيه مرجحة بأوزان مخاطرها.

وفيما يلى نلقى الضوء على الأنواع الثلاثة للمخاطر التى اشتملت عليها اتفاق بازل 2 وما جاء به من جديد خاصة فيما يختص بأساليب حساب وتقييم تلك المخاطر.

أولاً: فيما يختص بالمخاطر الائتمانية:

استهدفت لجنة بازل التوصل إلى معالجة أكثر شمولاً لهذه المخاطر وبحيث تتناسب متطلبات رأس المال المحتسب لمواجهتها بصورة دقيقة مع حجمها. ولقد اقترحت اللجنة استبدال النظام البسيط لتقييم المخاطر، والمأخوذة به فى مقررات 1988 بآخر يعتمد فى تحديده لأوزان المخاطر على أساليب أكثر تقدماً. وقد طرح اتفاق بازل 2 ثلاثة أساليب لحساب مخاطر الائتمان وهى: الأسلوب النمطى (أو المعيارى أو القياسى) Standadiz Approach وأسلوب التصنيف الداخلى الأساسى، وأسلوب

التصنيف الداخلى المتقدم In-Ternal Rating Based – Approach , Foundation And Advanced .

● بالنسبة لأسلوب التصنيف النمطى، نجد أنه يعتمد على التصنيفات الإئتمانية التى تضعها مؤسسات التصنيف الخارجية مثل مؤسسة Moodys، وستاندردآند بورز (Sap) ووكالات ضمان الصادرات. وقد أشارت اللجنة إلى أنه سيتم السماح للمرة الأولى للبنوك بالاعتماد على التصنيف الائتمانى الخارجى للوكالات المتخصصة، التى تستوفى معايير دقيقة معينة منها، على سبيل المثال: الشفافية والمصداقية وتوافر النتائج دولياً.

ووفقاً للإطار الجديد المقترح يتم تعديل أوزان المخاطر فيما يتعلق بالتقييم السيادى للدول وتقييم البنوك والمؤسسات؛ لتتراوح بين صفر % ، 20 % ، 50 % ، 100 % ،150 % . ويعتمد تضمين فئة الـ 150% الجديدة بصفة أساسية على تقييم الوكالة. وتقرر أن يتم التعامل مع مشروعات القطاع العام غير الحكومية بنفس الطريقة التى يتم التعامل بها مع البنوك.

أما بالنسبة لبعض البنوك التى تمتلك تصنيفات داخلية متطورة؛ لتقييم المخاطر ، فسوف يسمح لها باستخدام تلك التصنيفات لتقييم جدارة المقترضين، ومن ثم تحديد مخاطر الائتمان فى محافظها. غير أن اللجنة اشترطت موافقة السلطات الرقابية على سلامة هذا التصنيف، مع ضرورة الالتزام بمعايير كمية ونوعية لمراقبة هذه النظم.

%

الالتزامات	AAA إلى AA	A+ إلى AA	BBB- إلى BBB+	B- إلى BB+	دون B-	غير مصنفة
الدول	صفر	20	50	100	150	100
المصارف	الخيار الأول (1) 20 الخيار الثانى (2) 20	50 50 (3)	100 50 (3)	100 100 (3)	150 150 (3)	100 50 (3)
الشركات	20	100	100	100	150	100

(1) أوزان المخاطرمستندة على تقييم البنك.
(2) أوزان المخاطرمستندةعلى ترجيح مخاطرالدول حيث يوجد البنك.
(3) الالتزامات على المصارف لآجال قصيرة، مثلاً الالتزامات لأقل من ستة أشهر تحصل على وزن فى فئة أفضل من الوزن العادى على التزامات المصرف.

شكل رقم (1/2) يوضح أوزان المخاطر للتصنيفات الإئتمانية المختلفة

وتنقسم أساليب التصنيف الداخلى Internal Rating Based – Approach (IRB) إلى الأسلوب الأساسى والأسلوب المتقدم.

- ويتيح أسلوب التصنيف الداخلى الأساسى للبنوك قياس مدى التعرض لمخاطر الشركات، ومخاطر الدول، والمخاطرالمصرفية بواسطة نماذج ذات مواصفات محددة تضعها الجهات الرقابية.
- أما أسلوب التصنيف الداخلى المتقدم فهو يسمح للبنوك التى لديها نظام داخلى متقدم لتقييم المخاطر بالقيام بكافة عمليات قياس المخاطر بما فى ذلك تحديد النماذج المستخدمة فى عملية القياس.

وبصفة عامة ستكون أوزان المخاطر وفقاً لتلك الأساليب أكثر عمقاً منها فى الأسلوب النمطى، الأمر الذى يسفر عن حساسية أكثرللمخاطر.

ومما هو جدير بالذكر أن اتفاقية بازل 2 قد تضمنت حوافز للبنوك التى تستخدم إدارة جيدة لمخاطر الائتمان، بالاستناد إلى أسلوب التصنيف الداخلى IRB، تعتمد أساليب التصنيف الداخلى (الأساسى والمتقدم) على أربعة مدخلات كمية هى:

(أ) احتمال التعثر (أو التخلف عن السداد) Probability Of Default (P D)، وهى تقيس احتمال تعثر العميل عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة. سواء اتبع البنك منهج التقييم الأساسى أو المتقدم فإنه يجب عليه تقدير هذا الاحتمال باستخدام التقييم الداخلى للبنك.

(ب) الخسارة عند التعثر (أو الخسارة الناجمة عن التخلف عن السداد Loss Given Default LGD، وهى التى تقيس حجم الخسائر التى يتعرض لها البنك عند تعثر المدين عن السداد.

(ج) التعرض عند التعثر أو التوظيفات المعرضة للمخاطر عند السدادExposure At Default) EAD ويحدد هذا التعرض عن طريق تحديد القيمة التقديرية للتوظيفات المعرضة للمخاطر، والتى يتم حسابها بالنسبة للبنود داخل الميزانية باستبعاد الودائع الضامنة للائتمان الممنوح. أما بالنسبة للبنود خارج الميزانية فتحسب لها المخاطر بالنسبة للبنود المرتبطة بها، بضربها فى معامل الائتمانى(Credit Conversion Factor (CCF

(د) آجال استحقاق التوظيفات Maturity (M) وهو يستخدم فى بعض الحالات لدى توافر نظام واضح لتعديل فترات استحقاق التوظفات، بحيث لا يتم الاعتماد على الأجل التعاقدى لدى تقدير الحجم المطلوب لرأس المال. وتحدد دالة وزن المخاطر فى منهج تقييم المخاطر الداخلى كمتطلب محدد لرأس المال بالنسبة لكل ائتمان بعد إعطاء قيمة لكل من هذه المدخلات الأربعة.

ثانيًا:- بالنسبة لمخاطر السوق: التى تعرف بأنها (مخاطر الخسارة فى مراكز العمليات خارج الميزانية)، والتى تنشأ عن تغير أسعار السوق والمخاطر الأخرى التى تواجهها البنوك، مثل مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر العمليات بالإضافة إلى مخاطر السيولة (المخاطر القانونية)، فقد اقترحت اللجنة تطوير متطلبات رأس المال بحيث يمكن تغطيتها.

ثالثاً:- فيما يتعلق بمخاطر التشغيل:-

فقد أشارت بازل 2 إلى أنها تعد أهم المخاطر التى تواجه البنوك، ومن ثم ينبغى أن تحتفظ هذه الأخيرة برأس مال لمواجهة الخسائر الناتجة عنها. وقد عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم دقة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو الأحداث الخارجية، ونظراً لتزايد أهمية هذه المخاطر، سعت لجنة بازل للمرة الأولى إلى قياسها لضمان احتفاظ البنوك برأس مال لتغطية الخسائر الناتجة عنها. وفى هذا المجال اقترحت اللجنة ثلاثة أساليب لتقديروقياس مخاطر التشغيل، يمكن للبنوك اختيار أحدها لتقدير مستويات رأس المال اللازمة لتغطية هذا النوع من المخاطر، وهذه الأساليب هى:-

- الأسلوب النمطى أو المعيارى
- أسلوب المؤشر الأساسى Basic Indicator Approach
- الأسلوب القياسى المتقدم Advanced Measurement Approach
- ويعتبر أسلوب المؤشر الأساسى أبسط الأساليب الثلاثة، وهو يرتكز على مؤشر أساسى Basic Indicator مثل الدخل المصرفى الإجمالى للتعبير عن التكلفة التشغيلية، وتطبيق نسبة مخاطر تدعى Alpha Factor تحددها السلطة الرقابية.

وبناءً على ذلك، اقترحت لجنة بازل أن يتم قياس المتوسط السنوى لإجمالى الدخلGross Income للسنوات الثلاثة السابقة ويتم ضرب الناتج فى15 % والناتج يكون عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل.

ومن الجدير بالذكر أن أسلوب المؤشر الأساسى لايتطلب شروطاً أو معاييراً معينة يجب أن يحققها ليتمكن من استخدامه. أما بالنسبة للأسلوب النمطى أو المعيارى لقياس مخاطر التشغيل فيتم تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية أنواع من الأنشطة أو خطوط الأعمال هى:-

تمويل الشركات، تمويل التجارة، تمويل المبيعات، أعمال التجزئة المصرفية، الأعمال التجارية المصرفية، المدفوعات والتسوية، خدمات الوكالة وإدارة الأصول، السمسرة بالتجزئة، مع إعطاء كل خط أعمال نسبة يطلق عليها Beta من إجمالى الدخل، وهذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، وتتراوح هذه النسبة ما بين 12% ، 18 % .

وجدير بالذكر أن لجنة بازل وضعت بعض الشروط الواجب توافرها بالنسبة للبنوك التى ترغب فى تطبيق هذا الأسلوب، من أهمها أن يكون لدى البنك المعنى نظام جيد لإدارة مخاطر التشغيل، وبيانات منتظمة خاصة بكل خط أعمال، وأن يخضع هذا النظام لمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية.

أما بالنسبة لأسلوب القياس المتقدم، فهو يعتمد على قيام البنوك بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص بها لقياس المخاطر المتعلقة بالتشغيل وذلك استناداً إلى تجربتها والمعطيات التاريخية لديها وتستخلص منها حسب كل نشاط من أنشطتها مؤشراً أساسيا ومدى توقع حدوث خسائر تشغيلية، وحجم هذه الخسائر عند حدوثها، ويطبق على الناتج نسبة مخاطر تسمى Gamma Factor ضمن لائحة توصى بها لجنة بازل حسب نوع النشاط.

من الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التى يجب توافرها لدى البنك، حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم منها على سبيل المثال أن تكون لدى البنوك إدارة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل بحيث تكون مسئولة عن وضع و تنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك، وأن يكون النظام الداخلى لقياس مخاطر التشغيل مرتبطاً بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك وأن تقدم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل، وعن حالات الخسائر المادية.

الدعامة الثانية:- المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال Supervisory Review Process

إن وضع الاتفاقيات الجديدة للملاءة المصرفية موضع التنفيذ يتطلب دوراً متزايداً للسلطات الرقابية الوطنية، ففى مقابل توسيع وتنويع مناهج قياس المخاطر، وفى مقابل المرونة الكبيرة المتروكة للتقدير الذاتى لإدارات البنوك يصبح من الضرورى تطوير مناهج المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال، ووسائل عمل السلطات الرقابية وقدرات المراقبين وهو ما دعا لجنة بازل إلى جعل هذه المراجعة الرقابية الركيزة الثانية فى البناء الجديد لرؤوس أموال البنوك.

وقد تضمنت الاتفاقية الجديدة أربعة مبادئ تقوم عليها هذه المراجعة الرقابية:-

المبدأ الأول:-

ينبغى على البنوك أن يكون لديها أساليب، ونظم للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال، مقارنة بمستوى مخاطرها بالإضافة إلى إستراتيجية واضحة لإبقاء رأس المال عند المستوى المطلوب، إذا زادت المخاطر.

المبدأ الثانى:-

وينبغى أيضا على المراقبين المصرفيين القيام بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك، فيما يختص بمدى كفاية رأس المال، إلى جانب قدرتها على الإشراف، وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية، كما ينبغى على المراقبين أن يتخذوا إجراءً رقابياً إذا لم يقتنعوا بنتائج هذه العملية.

المبدأ الثالث:-

ينبغى على المراقبين المصرفيين أن يفرضوا على البنوك تكوين رأس مال أعلى من النسب الدنيا لرأس المال المفروض قانونياً، نظراً لما هو معروف من ميل البنوك إلى التقليل من حجم مخاطرها، وينبغى أن تكون لديهم القدرة على أن يطلبوا من البنوك حيازة رأس مال يزيد عن تلك النسبة الدنيا.

المبدأ الرابع:-

ينبغى على المراقبين المصرفيين التدخل عند اللزوم وفى مراحل مبكرة، للحيلولة دون انخفاض رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المحددة من قبل لجنة بازل، لمواجهة المخاطر، وينبغى أن

يطلبوا من البنك المعنى اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة إذا لم تتم المحافظة على رأس المال أو إعادته إلى حالته السابقة.

خلاصة القول أن هذه المبادئ الأربعة تتطلب من البنوك تقييم أوضاع ملاءة رأس المال، بحيث تتناسب مع المخاطر الكلية التى تتعرض لها. كما تتطلب أن يقوم المراقبون بمراجعة العمليات الخاصة بتحديد كفاية رأس المال ومدى اتساقها مع المخاطر الكلية التى تتعرض لها البنوك، واتخاذ ما يلزم من إجراءات بهذا الشأن.

الدعامة الثالثة:- انضباط السوق Market Discipline

تعتبر الدعامة الثالثة الخاصة بإنضباط السوق أحد المحاور الجديدة فى اتفاقية بازل 2، وذلك بالإضافة إلى الدعامة الثانية أى عمليات المراجعة الرقابية، حيث أن اتفاق بازل 1 لم يتضمنه ما. وتعد دعامة انضباط السوق مكملة للدعامة الأولى الخاصة بالحد الادنى لرأس المال، ومكملة أيضاً للدعامة الثانية والخاصة بعمليات المراجعة الرقابية. وتستهدف هذه الدعامة، الحفاظ على قوة وسلامة النظم المصرفية، مما ينعكس بدوره على الاحتفاظ بقواعد رأس مالية قوية، كما تساعد البنوك على إقامة علاقات متينة مع العملاء نظراً لتوفر عنصر الأمان بالسوق، ويتم تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح.

وقد شددت لجنة بازل فى توصياتها بشأن هذا الإفصاح على ضرورة توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات، يمكن الاعتماد عليه فى تقييم أداء المؤسسة، ومدى كفاءتها، وقدرتها على إدارة المخاطر، وعلى إعلام المشاركين فى السوق ليس فقط بمدى ملائمة رأس المال مع مخاطر البنك، بل وكذلك بالمناهج والأنظمة المعتمدة لتقويم المخاطر، واحتساب رأس المال وأن يتم توفير هذه المعلومات فى التقارير المالية السنوية (والتى يجب أن تتضمن كافة البيانات التفصيلية عن البنك، وأدائه ووضعه المالى وأنشطته وما يواجهه من مخاطر وكيفية إدارتها). بالإضافة إلى ذلك جعلت الاتفاقية الإفصاح والشفافية شرط للسماح للبنوك بالالتجاء إلى مناهج التقويم الداخلى الذاتى. وتطالب الاتفاقية بأن تكون للبنك سياسة إفصاح واضحة ومقررة من قبل مجلس الإدارة، خاصة فيما يختص بالمعلومات الأساسية التى يؤدى عدم توفرها إلى تغيير قرار مستعمليها. وقد شددت لجنة بازل على أن يكون الإفصاح المطلوب متسقاً مع القواعد المحاسبية الدولية.

وترى اللجنة أن هذا الإفصاح العام Public Disclosure له أهمية خاصة فى اتفاق بازل 2، حيث أن اعتماد البنوك على منهجياتها وأساليبها الداخلية فى التصنيف الائتمانى وقياس المخاطر، يستلزم الإفصاح عنها.

وتتمثل أهم هذه المخاطر والتى يوضحها الشكل رقم (1/3) التي تواجه البنوك في المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك ورأسماله فى:

- المخاطر الإستراتيجية والناتجة عن اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات، وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.
- مخاطر السيولة والناتجة عن عدم مقدرة البنك لمقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة.
- مخاطر أسعار الفائدة والناتجة عن التغيرات المعاكسة أو التقلبات غير المتوقعة في أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف الأجنبي والناتجة عن التغيرات المعاكسة أو التقلبات غير المتوقعة في أسعار الصرف الأجنبي[1].
- مخاطر تقلبات مستوى الأسعار هي المخاطر التي يمكن أن تكبد البنك خسائر نتيجة التغيرات المعاكسة أو التقلبات غير المتوقعة في الأسعار السوقية للأسهم والسندات بصفة خاصة.
- المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناتجة عن ضعف نظام الرقابة الداخلية بالبنك أو ضعف في شخصية أو إمكانيات الأفراد العاملين، أو ضعف في الأنظمة المحيطة، أو حدوث ظروف خارجية.

[1] - د/ أحمد شعبان محمد على، انعكاسات التغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دورات تحليلية، تطبيقات لحالات مختارة من البلدان العربية)، الدار الجامعية الجديدة،2007 ،صـ 243– 244– ومابعدها.

- المخاطر التنظيمية " القانونية" هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، والناتجة عن الالتزام بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية.
- مخاطر السمعة هي المخاطر التي يمكن أن تكبد البنك خسائر نتيجة ترويج شائعات سلبية عن البنك وأنشطته، وهذه الشائعات نتيجة فشل إدارة البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر السابقة[1].
- مخاطر الائتمان: وتعرف مخاطر الائتمان كما جاءت فى مقترحات لجنة بازل، بأنها احتمال إخفاق المقترض بالوفاء بالتزاماته طبقاً للشروط المتفق عليها. وعلى هذا تهدف أسس إدارة مخاطر الائتمان بصفة أساسية إلى تحقيق الحد الأقصى من العائد، مقابل المخاطر التى يتحملها البنك، وذلك من خلال الإبقاء على المخاطر الائتمانية فى حدود المعايير المقبولة. وتعد الإدارة الفعالة لمخاطر الإئتمان هى العنصر الأساسى لتحقيق النجاح لأية مؤسسة مصرفية على المدى الطويل وتعتبر عملية منح القروض هى أكبر و أهم مصدر للمخاطر الإئتمانية، إلى جانب مصادر أخرى تتمثل فى الأدوات المالية الأخرى مثل الكمبيالات، والعمليات التى تتم ما بين البنوك، والتمويل التجارى، وعمليات الصرف الأجنبى، والمستقبليات المالية، والمبادلات Swaps، والسندات، والمساهمات، والخيارات Options ، وتمديد الالتزام والضمان، وتسوية العمليات.

ونظرًا لما تنطوي عليه هذه المخاطر، فقد حرص المجتمع الدولي على توفير أكبر قدر ممكن من شروط السلامة للقطاع المصرفي الحيوي من خلال الرقابة المصرفية، وذلك في إطار لجنة بازل التي تلعب دوراً رئيسياً في هذا الشأن.

وعلى هذا ينبغى أن يكون لدى البنوك وعى كامل بمدى الحاجة إلى تحديد وقياس والرقابة على والتحكم فى المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى تحديد رأس المال الكافى لمجابهة تلك المخاطر. وعلى هذا تهدف لجنة بازل إلى وضع أسس للرقابة على البنوك لتحقيق الممارسات لإدارة تلك المخاطر.
هي أيضًا المخاطر الحالية، والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، والناتجة عن عدم قيام العميل المقترض بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المناسب.

[1] - يمكن الرجوع إلى أحمد شعبان محمد على، الدور الرقابى للبنك المركزى وأثره على نشاط البنوك الأسلامية، الدار الجامعية الجديدة، ص 242 وما بعدها.

openkandil.com

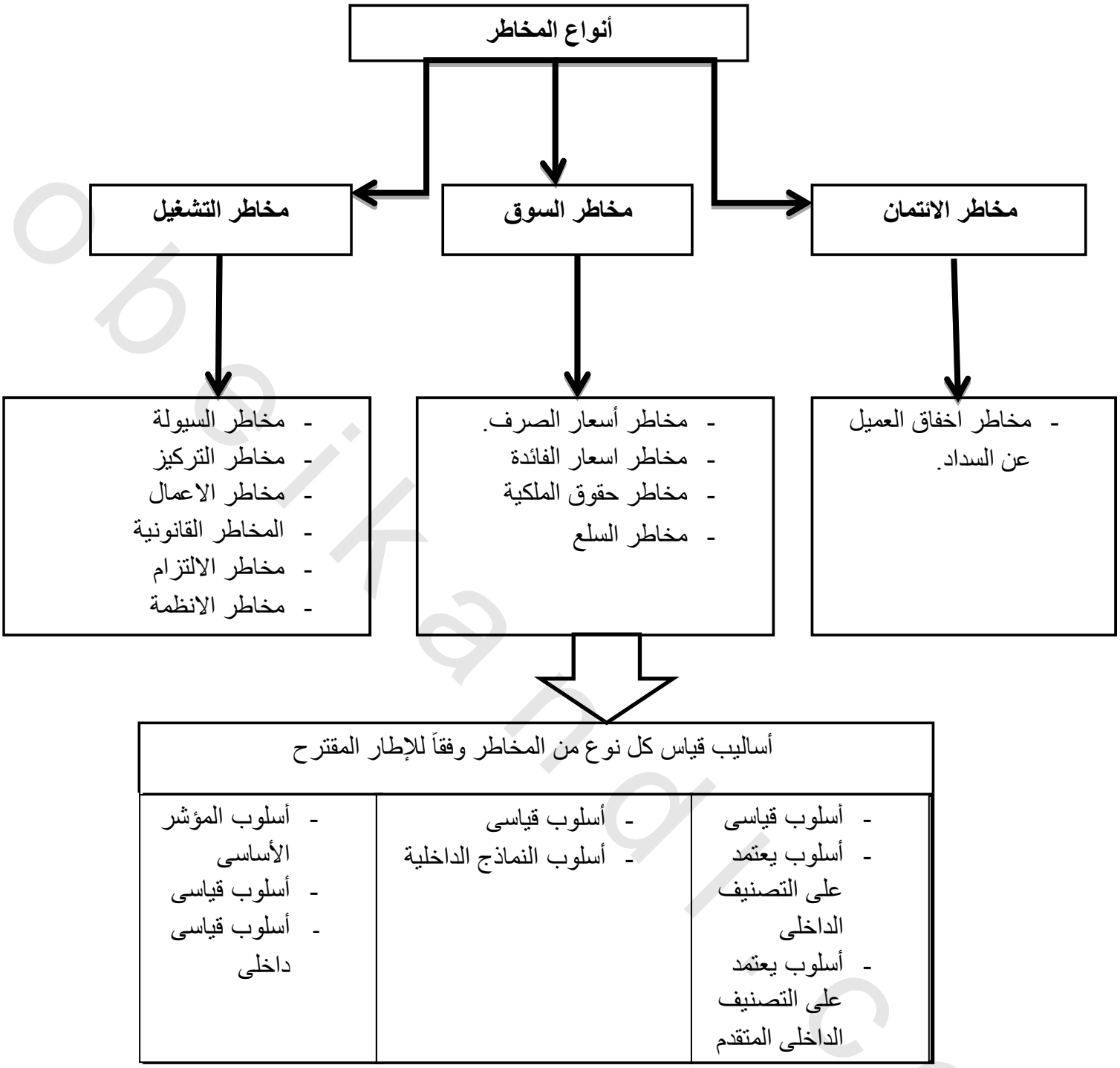

المصدر : البنك الأهلى المصرى, النشرة الاقتصادية –العدد الرابع- المجلد الثالث و الخمسون 2003 ص8.

شكل رقم (1/3) يوضح
أنواع المخاطر المصرفية وأساليب قياسها

obeikandl.com

المطلب الثالث
أهداف لجنة بازل

تهدف لجنة بازل فى مقترحاتها المتعلقة بإدارة العملية الائتمانية إلى تحقيق المحاور الأساسية الآتية:
المحور الأول : - خلق بيئة مناسبة للقيام بعملية منح الائتمان.
المحور الثانى : - اتخاذ الإجراءات والقواعد السليمة عند منح الائتمان.
المحور الثالث : - الحفاظ على إدارة وقياس ومتابعة ائتمانية مناسبة.
المحور الرابع : - ضمان وجود ضوابط كافية على المخاطر الائتمانية.

وعلى الرغم من اعتراف لجنة بازل بوجود اختلاف فى أسلوب إدارة المخاطر الائتمانية فيما بين البنوك اعتماداً على طبيعة الأنشطة الائتمانية الخاصة بها، إلا أن هناك قواعد عامة شاملة لإدارة المخاطر الائتمانية، ينبغى تطبيقها التطبيق الصحيح خاصة فيما يتعلق بتقييم جودة الأصول، وكفاية المخصصات والاحتياطيات، والإفصاح عن المخاطر الائتمانية. وطبقاً لذلك تجدر الإشارة إلى أنه لإنجاح المحاور الأربعة السابقة يجب أن يتم تطبيقها فى إطار عدد من المبادئ، لعل من أهمها:-

- يكون مجلس إدارة البنك مسئولاً مسئولية كاملة عن اعتماد ومراجعة إستراتيجية المخاطر الائتمانية، والسياسية المتعلقة بها بصفة دورية (على الأقل مرة واحدة سنوياً). كما أن تعكس تلك الإستراتيجيات مدى تحمل البنك للمخاطرة، ومستوى الربحية التى يتوقع أن يحققها مقابل تحمل المخاطر الائتمانية المختلفة.

– تتحمل الإدارة العليا مسئولية تنفيذ إستراتيجية المخاطر التى يعتمدها مجلس الإدارة، وكذا وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد وقياس ومتابعة والتحكم فى المخاطر الائتمانية، وينبغى أن تعالج هذه السياسات والإجراءات مخاطر الائتمان الكامنة فى كل أنشطة البنك ككل، وكذا على مستوى الائتمان الفردى، أو على مستوى محفظة القروض.

- تقوم البنوك بتحديد وإدارة كافة المخاطر الائتمانية المرتبطة بكل المنتجات والأنشطة التى تقدمها. وينبغى أن تضمن البنوك خضوع مخاطر المنتجات والأنشطة الجديدة التى ستقدمها، لإجراءات وقيود كافية بإدارة المخاطر قبل أن تقوم بتقديمها أو الالتزام بها، مع ضرورة اعتماد تلك الإجراءات مقدماً من جانب الإدارة أو اللجنة المختصة بالبنك.

- تعمل البنوك وفقاً لمعايير سليمة ومحددة بدقة لمنح الائتمان، وينبغى أن تتضمن هذه المعايير مؤشراً واضحاً للسوق المستهدفة للبنك، وتفهماً شاملاً لطبيعة وظروف المقترض، بالإضافة إلى تحديد الغرض من منح الائتمان وهيكله ومصدر سداده.

- ينبغى أن يضع البنك حدوداً ائتمانية عامة على مستوى المقترضين سواء كانوا أفراداً أو مجموعات. كما ينبغى أن يكون لدى البنوك رؤية واضحة لأسس الموافقة على أى ائتمان جديد أو تعديل الائتمان القائم أو تجديده.

- يجب ألا يتم تجديد الائتمان القائم إلا على نحو متحفظ، مع التحديد بصورة واضحة مدى كفاية المخصصات المناسبة لذلك النوع من الائتمان وكذا لعملية التجديد.

- من الأهمية بمكان أن تعمل البنوك على تطوير واستخدام نظام تقييم للمخاطر الداخلية فى إدارة المخاطر الائتمانية. ويجب أن يتمشى هذا النظام مع طبيعة وحجم ومدى تعقيد أنشطة البنك. كما يجب أن يكون لدى البنوك نظم معلومات وأساليب تحليلية تمكن الإدارة من قياس المخاطر الائتمانية الملازمة لكل الأنشطة، سواء داخل الميزانية أو خارجها. ويعد استخدام نظام تقييم المخاطر الداخلى أداة هامة فى مراقبة جودة عمليات الائتمان الفردية، وأيضاً جودة المحفظة الإجمالية، علاوة على كونه وسيلة هامة لتحديد درجة مخاطر الائتمان، وكذا تحديد الخصائص الكلية للمحفظة الائتمانية ومدى التركز الائتمانى ومدى كفاية الاحتياطيات.

- ينبغى أن تأخذ البنوك فى الاعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة فى الأوضاع الاقتصادية عند تقييم أى ائتمان فردى، وكذا تقييم مخاطر الانكشاف الائتمانى المتعلقة بها.

- لابد أن يتأكد البنك من حسن إدارة منح الائتمان، وإن مستوى المخاطر الائتمانية فى حدود تتفق مع المعايير والحدود الآمنة المقرر مسبقاً، كما يجب أن يتم إبلاغ نتائج عمليات المراجعة لتلك المعايير لمجلس الإدارة والإدارة العليا مباشرةً، وأن يكون لدى البنك أنظمة معلومات وأساليب تحليلية تمكن الإدارة من قياس مخاطر الائتمان المتصلة بكل البنود سواء داخل الميزانية أو خارجها.

- لابد أن يكون لدى البنك نظام مناسب لاتخاذ إجراءات معالجة مبكرة لأية مخاطر ائتمانية. كما يجب أن يطلب المراقبون الخارجيون أن يكون لدى البنك نظام فعال ومناسب لتحديد وقياس والرقابة على والتحكم فى المخاطر الائتمانية كجزء من كل لإدارة المخاطر.

ويجب أن يجرى مسئولو الرقابة تقييماً مستقلاً لاستراتيجيات وسياسات وإجراءات وممارسات البنك المتعلقة بمنح الائتمان، والإدارة المستمرة والجيدة للمحفظة الائتمانية. كما يجب أن يتم وضع قيود للحد من مخاطر الانكشاف التى يتعرض لها البنك.

ونظراً لأن أكبر المشكلات وأكثرها شيوعًا بين البنوك التى شهدت اضطرابات فى أوائل التسعينات من القرن الماضى، هى عجز البنوك عن مراقبة أداء المقترضين، أو تحديد قيم الضمانات المقدمة على وجه الدقة، مع إهمال العديد من تلك البنوك الحصول على معلومات مالية دورية عن المقترضين، أو التقييمات العقارية لتقييم جودة ضمانات القروض فى دفاترها ومدى كفاية هذه الضمانات، فقد أدى ذلك إلى عجز الكثير من البنوك عن إدراك المؤشرات الأولية التى تشير إلى تدهور جودة الأصول، وهو ما ساهم فى ضياع الفرص المناسبة للتعاون مع المقترضين لوقف تدهور أوضاعهم المالية، وبالتالى حماية مركز البنك. وقد أدى غياب تلك الرقابة إلى إجراء الإدارة العليا بهذه البنوك لعمليات ذات تكلفة باهظة لتحديد أبعاد وقيم القروض، التى تنطوى على مشاكل والتى أدت لحدوث خسائر كبيرة.

تعكس مقترحات بازل خضوع النشاط الاقتصادي والمالي بشكل متزايد لقواعد ومعايير دولية. ومن هذا المنطلق يناط بلجنة بازل في مجال إدارة البنوك نوع من مسئولية وضع القواعد والمعايير الدولية في هذا المجال الحيوي.

وعلى الرغم من أن القواعد والمعايير التي تضعها لجنة بازل لم تصل إلى درجة الإلزام القانوني، إلا أنها تتمتع بفاعلية كبيرة في التأثير على مختلف النظم المحلية للرقابة والإشراف على القطاع المصرفي بصفة عامة، وهذا مايمكن إعتباره مظهراً من مظاهر العولمة في مجال إدارة البنوك والرقابة عليها.

وقد كان تطور معايير كفاية رأس المال في البنوك – من بازل (1) إلى بازل (2) إدراكاً لحقيقة أن المخاطر التي تواجه القطاع المالي أصبحت أحد المعالم الرئيسية للاقتصاد المعاصر، وأنه تعد قضية إدارة المخاطر القضية الرئيسية في إدارة القطاع المالي بشكل عام، وفى إدارة البنوك بشكل خاص. ولذلك فقد وضعت اتفاقية "بازل 2" قضية إدارة المخاطر في أساس أحكامها كتوجه عام ولما كان الجهاز المصرفي – كأحد مكونات القطاع المالي- يواجه مشكلة مخاطر المستقبل بدرجه أكبر من غيره من القطاعات، حيث أن زيادة حدة هذه المخاطر أصبحت أكثر وضوحاً في القطاع المصرفي*.

وبناءً عليه يتطلب هذا الأمر من القطاع المصرفي أن يطور الأساليب والأدوات التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية، فالقطاع المصرفي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضاً للمخاطر وبالتالي تعاملاً معها. * أما بالنسبة للجهاز المصرفي – ومثله كذلك شركات التأمين وأسواق الأوراق المالية كمكونات للقطاع المالي – فهي تتعامل بصفة أساسية مع الأصول المالية التي تغطى معظم القطاعات الإنتاجية دون تفرقة.

---

* يرجع السبب في أن المخاطر زادت بشكل كبير في العصر الحديث إلى أمرين مرتبطين بطبيعة الاقتصاد الحديث، هي زيادة معدلات التغيير في الحياه الاقتصادية ، وزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد - صندوق النقد العربي " الملامح الأساسيه لاتفاق بازل 11 والدول النامية" (أبوظبي صندوق النقد العربي 2004، صـ 8 .

*حقيقة أن أي قطاع آخر يتأثر بما يحدث في الاقتصاد بصفة عامة، وتعرض لعدد من المخاطر تنحصر عادة في قطاعات محدودة، ويظل التأثير الأكبر محصوراً في ظروف طلب وعرض القطاع الذي يتخصص فيه. ومن هنا تعامله مع المخاطر التي يتعرض لها ، لا يعد أن يكون جزءاً من معرفته بظروف الطلب والعرض للسلعة أو الخدمة التي يتعامل فيها.

وهذا يعنى أن الجهاز المصرفي يتعامل مع مجمل الاقتصاد المحلى و الدولي، وبما ينطوي عليه من مخاطر من مختلف القطاعات. حيث أن وحدات الجهاز المصرفي. لا تتعامل مع قطاع بعينه، وإنما تتعامل أصلاً مع النقود إقراضاً واقتراضا [1]، وفى إقراضها للنقود، فإن البنوك تتعامل مع مختلف المقترضين فى مختلف القطاعات، وهذا يستدعى الإحاطة بظروف المقترض الشخصية. بالإضافة إلى مخاطر القطاع الذي يعمل فيه. ويزامن مع ذلك، إن النقود – كقوة شرائية تتميز بصفة القبول العام – تتأثر بأوضاع الاقتصاد فى مجموعة، كما تتأثر بعلاقة الاقتصاد المحلى بالاقتصاد العالمى وما يحدث فيهما. ومن ثم فإن المخاطر التى تواجهها البنوك ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة، بل هى مخاطر الاقتصاد – المحلية و العالمية – في مجموعه [2].

وتتطلب كفاءة إدارة القطاع المصرفي نوع من التخصص الرئيسى فى كيفية التعامل مع المخاطر التى تواجه هذا القطاع، وذلك من ناحية الشكل العام لهذه المخاطر وفى تنوعها. ولا تعدوا أن تكون الأساليب والمبادئ المستقرة فى الإدارة المصرفية – فى حقيقتها – أدوات للتعامل مع هذه المخاطر بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية. ومن ناحية أخرى، ومن منطلق كون القطاع المصرفى هو أكثر القطاعات الاقتصادية تعاملاً مع المخاطر، فقد أظهر التطور الاقتصادى المعاصر أن سلامة القطاع المصرفى ونموه وكفاءة عمله – شرط أساسى للتقدم الإقتصادى بشكل عام.

ومن منظور آخر فقد أظهرت الدراسات المتعددة التى قامت بها المؤسسات الدولية أن أحد أهم عوامل التقدم والنجاح الاقتصادى هو وجود مؤسسات مالية قوية تعمل ضمن بيئة مالية مناسبة. ومن هنا ازداد الوعى بأهمية السلامة للمؤسسات المالية المختلفة. أيضاً أظهرت التجربة أن هذه المؤسسات المالية أكثر تأثراً وارتباطاً بما يحدث فى بقية أجزاء الاقتصاد، كما أنها أكثر ارتباطاً وتدخلاً مع المؤسسات المالية الأخرى فى العالم. و بالتالى فإن أية أزمة تلحق بهذا القطاع فى إحدى الدول، لن تلبث أن تؤثر – بطرق انتشار العدوى – فى العديد من البلدان الأخرى.

وقد كان الاهتمام العالمى بتنظيم وترشيد إدارة البنوك للمخاطر واحدًا من أهم اهتمامات المجتمع الدولى، نظرًا لأن قطاع البنوك يحتل مكاناً متميزًا داخل القطاع المالى، بالإضافة إلى صلته المباشرة بنظم المدفوعات، وبالتالى إدارة حركة النقود التى تمثل المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى[3].

ويتطلب التطبيق الفعلي لمقترحات لجنة [بازل 2] ضرورة إيجاد ثقافة جديدة، في إدارة العمل المصرفي و الرقابة عليه، ومن هنا يتضح أهمية دور البنوك المركزية كسلطة رقابية، ويتطلب أيضاً ضرورة توافر عناصر البنية الأساسية المصرفية، في تعديل و توفير وتطوير للقواعد والمعايير المحاسبية، ومن تطوير لأنشطة وخدمات مالية إلى الارتقاء بالكفاءة المهنية للعاملين في هذا القطاع.

وهناك العديد من القضايا المهمة فيما يتعلق بالرقابة على البنوك، حيث تمثل هذه القضايا بالركائز لدى مكانة وسلامة البنوك وهي[4]:-

أ) السيولة: تتعلق السيولة بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء، وتعد هذه القدرة أمراً أساسياً للحفاظ على سمعة البنك، ولضمان استمراريته.

---

[1] - وذلك تبعًا للنظرة إلى طبيعة النقود، هل هى سلعة تباع و تشترى لذاتها، بمعنى أنه يتم إقراضها بنظام سعر الفائدة القائم على الفكر الرأسمالى، أم هى وسيط أو أداة لتمويل المشروعات أو للحصول على الحاجات اللازمة لتسيير الحياة، وذلك وفقاً للفكر الإسلامى فى نظرته للنقود و أساليب التمويل. يمكن الرجوع إلى :-) د/ أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دورات تحليلية – تطبيقات لحالات مختارة) من البلدان العربية، مرجع سبق ذكره ،ص 242 .

[2] - Richard J. Herring, "The Subordinated Debt Altrenative To Basel II ", Journal Of Financial Stability, No. 1/2004

[3] - Chris Matten , " Managing Bank Capital Allocation And Performance Measurement " , (New York : John Willy & Sons Ltd.), 2 Nd. Ed., 2000. P. 98.

[4] - د/ إبراهيم الكراسة، " طرق أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادى العربى الموحد، أبو ظبى، مارس 2000، صـ3

وهناك ثلاث وسائل رئيسية تقوم بها إدارة البنك للحفاظ على مستوى معين من السيولة، **أولها** الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسارة، و**ثانيها** استخدام الفترة المتبقية على استحقاق كل من الأصول والالتزامات لمعرفة حجم التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي تحديد الحاجة إلى السيولة من عدمها، و**ثالثها** سد الفجوة مابين مصادر الأموال والتوظيفات في مجموعة معينة من أنشطة البنك.

ب) نوعية الأصول: تؤثر نوعية موجودات البنك [1] (سواء كانت قروض أو استثمارات أو أنشطة خارج الميزانية) على إيرادات البنك، وعلى رأسماله، و سيولته وتتعلق نوعية الأصول بمدى قدرة المقترض على خدمة الدين، حيث أن نوعية الأصول الرديئة تكون عادة السبب الرئيسي في فشل البنوك في إدارة المخاطر التي تواجهها. لذلك يحظى هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل البنوك المركزية (كسلطة رقابية) من أجل تحديد مدى سلامة ومتانة البنك، وأيضاً تؤدي نوعية الأصول دوراً محورياً عن تقييم البنك وإدارته للمخاطر. والمقياس الرئيسي لنوعية الأصول هو مستوى ودرجة هذه الأصول المصنفة من حيث كونها دون المستوى أو مشكوك فيها أو ديون معدومة.

جـ) تركز المخاطر: يعد الحد من تركز المخاطر من أكثر أولويات الرقابة على البنوك أهمية، من منطلق أنه كلما كان هناك تركز أكبر، كلما ازدادت احتمالية حدوث خسارة والأسلوب التقليدي في الحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم التزامات العميل الواحد أو مجموعة من العملاء، كنسبه من حجم رأس مال البنك، أو تحديد حجم استثمارات البنك في قطاع معين.

د) الإدارة: يعتمد نجاح أو فشل البنك بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته، من حيث الخبرة، الكفاءة، والنزاهة وبناءً عليه يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك بالكفاءة والفاعلية، وأن يكونوا على دراية واسعة بأعمال البنك خاصة فيما يتعلق بوضع السياسات والإستراتيجيات ومراقبة المخاطر.كذلك يتعين على إدارة البنك أن تلتزم بالسياسات، والإجراءات المحددة من قبل مجلس الإدارة، ولتحقيق ذلك الهدف لابد من وضع هيكل تنظيمي يوضح السياسات، والمسئوليات، والصلاحيات، وخطوط الاتصال بين جميع مستويات البنك المتعددة.

هـ) الأنظمة والضوابط: يجب أن تحدد السياسات والإجراءات في البنك صلاحيات الأشخاص على كافة المستويات في البنك، وأن يتم فصل الوظائف مابين الأشخاص الذين يقومون بإجراء العملية، والأشخاص الذين يقومون بالرقابة عليها. حيث أن الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة هى لضبط المخاطر ولحماية الأصول، وضبط الالتزامات ولوضع نظام محاسبي يسهل تسجيل كافة العمليات، وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد. وحتى تكون أنظمة الضبط فاعلة، يجب أن تتصف بالشمولية، وأن تكون موثقة بشكل جيد، وأن تتم مراجعتها بشكل دوري، وفي نفس الوقت تكون مفهومة من قبل الأشخاص المعنيين في البنك.

و) كفاية رأس المال: يتم استخدام رأس مال البنك كمحور ارتكاز لامتصاص الخسائر في حال وقوعها، وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للبنوك. هذا فيما يتعلق بالملاءة المالية، أما فيما يتعلق بنسبة السيولة فإنه ينبغى على البنوك الاحتفاظ بنسبة منها فى الأجل القصير. وغالباً ما تستخدم هذه النسبة كشرط تفرضه السياسة النقدية فيما يختص بالاحتياطى وليس كتدبير حكيم يحول دون مواجهة نقص السيولة[2].

يتسم الجهاز المصرفي في الدول النامية ببعض الخصائص والتي تختلف داخل فئة البلاد النامية من حيث الوظائف والأهداف تبعًا لتباين تلك البلاد وأبنيتها الاقتصادية ودرجة التخلف وطبيعة الأسواق النقدية ومدى الارتباط والتبعية في الاقتصاد العالمي, كما أنها تواجه العديد من التحديات **الخارجية** ومنها الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات, التطور الكبير في مجال الخدمات المصرفية و المالية, ظهور الكيانات المصرفية الكبيرة, المنافسة التي سادت مع بدء تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات المالية، **والداخلية** مثل مشكلة تدنى الربحية, ضعف قواعدها الرأسمالية، افتقار العديد من البنوك إلى إجراء تحديث شامل في هياكلها المالية و الإدارية وإستراتجيتها التنافسية, ضعف ومحدودية الإشراف

[1] -)* موجودات البنك * الأصول * أنشطة خارج الميزانيه

[2] - مجلة مصر المعاصرة، يناير – ابريل، 2000، العددان 457 – 458، القاهرة

المصرفي, تدخل السلطات سواء السياسية و النقدية في توجيه السياسة الائتمانية, الديون المتعثرة وأثر ذلك على أداء البنوك في الدول النامية , وظهور ما يسمي بالمراكز المصرفية الخارجية و التي تتمتع بتقديم حزمة متكاملة لعملائها من الخدمات المصرفية التقليدية إلى جانب الأدوات المالية الأكثر تطورًا والتي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة أعلى من المعدلات في دول الموطن، وعدم وجود تدخل حكومي و انعدام أو على الأقل انخفاض الأعباء الضريبية فضلا عن أنها ملاذًا للعملاء ضد مخاطر تقلبات السياسات الاقتصادية المحلية وعدم الاستقرار المالي والقلاقل السياسية.

obeikandl.com